بسم الله الرحمن الرحيم

الآثار المتوقعة لإتفاقية الجاتس على القطاع المصرفي الأردني

إعداد

صلاح الدين نعيم الصالح

اشراف

الدكتور هشام غرايبة

١٩٩٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد

الآثار المتوقعة لإتفاقية الجاتس على القطاع المصرفي الأردني

إعداد
صلاح الدين نعيم الصالح
بكالوريوس اقتصاد – جامعة اليرموك ١٩٩٣

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الاقتصاد – جامعة اليرموك ١٩٩٨

لجنة المناقشة

١- الدكتور هشام غرايبة ..... رئيساً ومشرفاً

٢- الأستاذ الدكتور رياض الموسني ..... عضواً

٣- الدكتور أنور القرعان ..... عضواً

١٩٩٨م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهـــــداء...

إلى القدس ... زهرة المدائن

إلى أمي وأبي ... براً واعترافاً بالجميل

إلى اخواني واخواتي ... بكل فخر واعتزاز

إلى زوجتي ... رفيقة الدرب

إلى فلذتي كبدي ... ياسمين ولينا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الشكر لله أولاً وآخراً بأن من عليّ بإنهاء هذه الرسالة، كل الشكر والتقدير لاستاذي الفاضل الدكتور هشام غرايبة الذي أعطاني من وقته وجهده وساعدني لتخرج الرسالة على أحسن صورة. كما وأتقدم بالشكر الجزيل للاستاذين الدكتور أنور القرعان والدكتور رياض المومني الذين تفضلا بقبول مناقشة هذه الرسالة.

كل التقدير والشكر للمؤسسة التي أتشرف بالعمل لها -البنك العربي. وأخص بالشكر مدير فرع اربد السيد علي عبيدات على المساعدة والاهتمام أثناء الدراسة، كما وأشكر زملائي في البنك وفي قسم المحاسبة بشكل خاص، وأشكر زملاء الدراسة في برنامج الماجستير على الاهتمام والمساعدة، وأشكر أيضاً كل من ساهم وساعد في انجاز هذه الرسالة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص

دراسة بعنوان: الآثار المتوقعة لإتفاقية الجاتس على القطاع المصرفي الأردني

هدفت هذه الدراسة إلى استشراف الآثار الايجابية والسلبية للإتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجـــــاتس) (General Agreement on Trade in Services) (GATS) على قطاع المصارف الاستثمارية والتجارية في الاردن في حالة انضمام الاردن الى هذه الاتفاقية والتزامه بتنفيذ بنودها. كما وتهدف الى دراسة القطاع المصرفي في الاردن من حيث مكوناته ووضعه الحالي وامكانياته المستقبلية. ولتحقيق اهداف الدارسة فقد تم تحديد سبعة متغيرات تابعة ومتغير مستقل يمثل عملية انضمام الاردن إلى اتفاقية "الجاتس" وذلك لتوضيح ايجابيات وسلبيات هذا القرار. وقد تم تصميم استبانة وزعت على جميع البنوك الاردنية التجارية والاستثمارية اضافة الى البنك المركزي وقد خلصت الدراسة الى أن هناك ايجابيات تتمثل في تحسين وزيادة كفاءة النظام المصرفي في الاردن من خلال المنافسة وحفز البنوك على القيام بأعمال مالية ومصرفية شاملة وزيادة الادخار الكلي في البنوك المحلية من قبل الافراد والمؤسسات وتعزيز البنوك المحلية لقواعدها الرأسمالية والاستفادة من اقتصاديات الحجم وتدعيم البنوك المحلية من تواجدها في الاسواق العالمية.

أما سلبيات الانضمام الى اتفاقية "الجاتس" فهي ضعف قدرة البنوك على منافسة البنوك الاجنبية العملاقة وعدم قدرة السياسات النقدية المحلية على استيعاب آثار السياسات الائتمانية والاستثمارية للمصارف العالمية المتحررة من القيود.

ومن نتائج دراسة السوق المصرفي الأردني تبين بأن هناك عدد كبير من المؤسسات المصرفية صغيرة الحجم وتتنافس بشدة على سوق ضيق ومحدود وتعاني من ضعف في الامكانيات التقنية والبشرية.

كما وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن الاخذ بها لمواجهة التحديات المتوقعة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	ب
شكر وتقدير	ج
ملخص	د
قائمة المحتويات	هـ
الفصل الاول: المقدمة	١
١-١ مقدمة	١
١-٢ الدراسات السابقة	٢
١-٢-١ دراسة الهندي	٢
١-٢-٢ دراسة عقل	٤
١-٢-٣ دراسة الغرايبة	٦
١-٢-٤ دراسة حشاد	٧
١-٢-٥ ملاحظات عامة على الدراسة السابقة	٨
١-٣ أهمية الدراسة	٩
١-٤ اهداف الدراسة	٩
١-٥ فرضيات الدراسة	١٠
١-٦ منهجية ومحددات الدراسة	١٠
١-٧ تسلسل الدراسة	١١
الهوامش	١٣
الفصل الثاني: الجات والجاتس	١٤
مقدمة	١٤
أولاً: الجات	٧
٢-١-١ أهداف الجات	١٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-٢ مبادىء الجات ١٥

٢-١-٣ جولات مفاوضات الجات ١٧

٢-١-٤ جولة أورغواي ١٨

ثانياً:الجاتس ٢٠

٢-٢-١ مقدمة ٢٠

٢-٢-٢ قطاعات الخدمات ٢١

٢-٢-٣ الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ٢٢

الهوامش ٣٤

الفصل الثالث ٣٥

مقدمة ٣٥

٣-١ مكونات الجهاز المالي في الاردن ٣٦

٣-٢ أهمية المؤسسات المصرفية في الاقتصاد الاردني ٣٧

٣-٣ تقييم المصارف الاردنية ٣٩

٣-٣-١ معايير تقييم المصارف ٣٩

٣-٣-٢ المصارف الاردنية عام ١٩٩٦ ٤١

٣-٣-٣ واقع المصارف الاردنية ٤٤

٣-٤ الصناعة المصرفية الحديثة ٤٦

٣-٥ السياسة النقدية في الأردن ٥٢

الهوامش ٥٣

ملحق الجداول ٥٤

الفصل الرابع: منهجية الدراسة وتحليل نتائجها ٥٧

٤-١ منهجية الدراسة ٥٧

٤-١-١ مجتمع الدراسة ٥٧

٤-١-٢ أسلوب جمع البيانات ٥٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٤-١-٣ متغيرات وخصائص الدراسة ٥٩
٤-٢ تحليل بيانات الدراسة ٦٤
٤-٢-٢ خلاصة نتائج التحليل ٧٥
٤-٢-٢-١ نتائج تحليل الاحصاء الوصفي ٧٥
٤-٢-٢-٢ نتائج تحليل التباين ٧٥
٤-٢-٢-٣ نتائج الجولة الميدانية ٧٦
الهوامش ٧٧

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات ٧٨
٥-١ النتائج ٧٨
٥-٢ التوصيات ٨١

المراجع ٨٣
استبانة الدراسة ٨٦
ملخص باللغة الانجليزية ٨٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
المقدمة

(١-١) مقدمة:-

يثير تطبيق أحكام الإتفاقية العامة للتجارة والتعرفة "الجات" التي أصبحت تعرف الآن بمنظمة التجارة الدولية "WTO" الكثير من التحديات الإقتصادية المحلية والعالمية. خاصة بعد أن أصبحت أحكام هذه الإتفاقية تسري على السلع والخدمات والملكية الفكرية. وأصبحت الدول النامية مطالبه بأن تقوم بإعداد اقتصادياتها للتلاؤم مع تلك الأحكام التي تنطوي على تحرير التجارة الدولية وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتطوير المنتجات لتصبح قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

ويعد مجال تجارة الخدمات حديث العهد بمفاوضات تحرير التجارة الدولية في إطار الجات حيث لم يسبق تناول هذا القطاع الحيوي من النشاط التجاري الدولي في أي جولة من جولات المفاوضات الثمانية المعروفة باستثناء الجولة الأخيرة والأهم والمعروفة بجولة أوروغواي حيث تم استحداث الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات (General Agreement on Trade in Services) (GATS)

وقد حازت قضية الخدمات المالية على جانب وافر من اهتمام الدول الأطراف المشاركة في جولة أورغواي وذلك نظراً لأهمية التمويل الذي توفره أسواق النقد ورأس المال للتجارة العالمية حيث تعتبر هذه التجارة أحد أبرز المحددات الرئيسية لنمو الدول وتعزيز رفاهها الإقتصادي والإجتماعي.

والأردن من الدول النامية التي ينفتح اقتصادها ويتفاعل مع الإقتصاد العالمي فضلاً عن أن الأردن سيكون عضواً في منظمة التجارة الدولية وسيلتزم بتطبيق أحكامها، وهذا يتطلب تهيئة الإقتصاد الأردني للتكيف مع الظروف

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العالمية الجديدة والعمل على الإستفادة القصوى من الإيجابيات المرتبطة بهذه الظروف والتقليل ما أمكن من الآثار السلبية التي يمكن أن يتعرض لها الإقتصاد الأردني في المستقبل القريب أو البعيد.

ويعتبر الجهاز المصرفي الأردني من القطاعات المهمة والمنتجة في الإقتصاد الوطني والذي يساهم في دعم وتمويل الإستثمارات والتنمية الإقتصادية بشكل عام. ولا شك أن انضمام الأردن إلى اتفاقية الخدمات سيؤثر على هذا الجهاز من حيث المنافسة في السوق المحلية وقدرة المصارف الأردنية على المنافسة في الأسواق العالمية.

(١-٢) الدراسات السابقة

الكثير من الدراسات بحثت في تأثير "الجات" على الدول النامية وقلة منها اهتمت بموضوع الجاتس كون هذا الموضوع حديث نسبياً ولم يتم إثارته إلاّ في آخر جولات المفاوضات، غير أننا استطعنا أن نحصر أربع دراسات تقترب في موضوعاتها من دراستنا.

(١-٢-١) دراسة الهندي[١]

وهي تبحث في تأثير الجات على الخدمات المالية والمصرفية في الوطن العربي، ركزت الدراسة على المعالم الاساسية لاتفاق الخدمات المالية في اتفاقية الجات ١٩٩٤، ثم استعرضت الانعكاسات المرتقبة لاتفاق الخدمات المالية على الصناعة المالية العربية، ووفقاً لرأي الكاتب فإن الدول العربية التي قد تنضم الى اتفاق الجات الخاص بالخدمات المالية قد تجد بعض فرص الاستفادة والمكاسب على المدى الطويل. أما على المديين القصير والمتوسط فإنها ربما تتضرر جراء تطبيق احكام الاتفاقية. وتنقسم الفوائد والمكاسب التي تعود على الدول العربية جراء تحرير تجارة الخدمات المالية على المستوى العالمي الى مكاسب ساكنه وأخرى ديناميكية. بالنسبة للمكاسب الساكنة فإنها سوف تتحقق من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستغلال الامثل للموارد المالية وزيادة الكفاءة الانتاجية والتوزيعية وذلك من خلال ترشيد توزيع هذه الموارد التي تمتلكها الدول اما المكاسب الديناميكية فإنها تتحقق أساساً من المكاسب الخارجية (Externalities) والناتجة عن زيادة المنافسة والانتشار التكنولوجي والاثر الايجابي للانتاجية على معدلات الادخار والاستثمار. وذكرت الدراسة بأن الاثار الايجابية المتوقعة لاتفاق الجات الخاص بالخدمات المالية على الدول العربية يعتمد بشكل رئيسي على المزايا التي يوفرها الاتفاق لهذه الدول وغيرها من الدول النامية المنضمة الى الاتفاق وخاصة اقرار مبدأ التحرير التدريجي وعدم التمييز في المعاملة ولحظ المشكلات التنموية لهذه الدول واحترام أهداف السياسة الوطنية اضافة الى إقرار حق هذه الدول في اتخاذ تدابير مالية رقابية ووقائية تهدف الى حماية صناعة الخدمات المالية في الدول العربية التي ما زالت في طور التكوين. ثم انتقل الكاتب الى عرض السلبيات المتوقع أن تبرز على الساحة العربية جراء تطبيق هذا الاتفاق ومنها المواجهه التي ستواجهها المؤسسات المصرفية والمالية العربية من قبل التكتلات المالية الدولية وفروع المؤسسات المالية والمصرفية الاجنبية أو شركاتها التابعة والعاملة في الأسواق المالية العربية.

هذا الى جانب التأثيرات السلبية التي قد تفرزها نشاطات تلك التكتلات والمؤسسات الاجنبية في سياق ممارستها لاعمالها والتي تجيء أهدافها لتصب في خدمة أهداف مؤسساتها الام المستوطنة في اسواق المال العالمية بالإضافة الى دورها السلبي في تعميق مشكلة تدوير الاموال العربية الى الخارج، وخلصت الدراسة الى انه وبالرغم من أن الشروط التي تلتزم بها الدول الاعضاء في اتفاق "الجات" الخاص بالخدمات المالية ليست بصورة عامة من مصلحة الدول العربية، فإن تجنب الانضمام الى الاتفاق لم يعد ممكنا، وان على الدول العربية تقليص الآثار السلبية والعمل من أجل الحصول على الآثار الايجابية التي لا تأتي وحدها. وأوصت الدراسة بأن على الدول العربية تحسين التجارة البينية في مجال الخدمات المالية وتبني برنامج موحد للتعامل مع اتفاق الجات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١-٢-٢) دراسة عقل[٢]

وتبحث في اثر انضمام الاردن الى منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات في الاردن، وأوضحت الدراسة الى أن الدعوة الى تحرير تجارة الخدمات قامت على نفس الفلسفة التي قامت عليها فكرة تحرير التجارة الدولية في السلع وهو مبدأ الميزة النسبية، وأن للتجارة في الخدمات اثرها على نمو وتطوير الاقتصاد العالمي في ظروف من الشفافية والتحرر. ثم تعرضت الدراسة الى بعض مواد الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات "GATS" وأوضح الكاتب وجهتي نظر الدول المتقدمة والنامية في الاتفاقية، فالأولى تدرك النمو الكبير في تجارة الخدمات المالية قياساً على ما حدث بين الدول الصناعية وخاصة خلال العقدين الاخيرين هذا الى جانب الفرص الكبيرة الكامنة في أسواق كثير من الدول النامية، حيث ينظر لهذه الاسواق على أنها أسواق مالية واعدة، أما الدول النامية فقد تناولت بكثير من الشك فكرة المكاسب التي ستحصل عليها نتيجة لتحرير قطاع الخدمات، وبشكل خاص القطاع المالي، وذلك قياساً بالخبرة السابقة في مجال تحرير تجارة السلع التي أدت الى تدهور شروط التبادل التجاري لصالح الدول المتقدمة. ومصدر التخوف الاساسي للدول النامية هو انعدام التوازن بين كفاءة قطاع الخدمات في الدول النامية والدول المتقدمة وذلك لتفوق الاخيرة بسبب المكون التكنولوجي في انتاجها.

ثم انتقلت الدراسة الى القطاع المالي في الاردن وتأثير الانضمام الى اتفاقية الخدمات عليه فالقطاع المالي في الاردن يتكون من العديد من الوحدات الصغيرة الحجم (كما يقول الكاتب) حيث يوجد (٢٧) مؤسسة مصرفية و (١٨) شركة تأمين كلها تتنافس فيما بينها على سوق محدود بدرجة ملموسة. وقد أثر عامل صغر الحجم على تكلفة الانتاج لديها في حين أثر عامل شدة المنافسة على هوامشها الربحية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعرضت الدراسة بعد ذلك مجموعة من الاثار الايجابية والسلبية نتيجة الانفتاح (كما يسميها الكاتب) فمن الاثار الايجابية زيادة كفاءة القطاع المالي بسبب تحريره وتسهيل قيام المؤسسات بتقديم خدمات مالية شاملة وخلق فرص للإنطلاق للأسواق الخارجية وتدعيم التواجد المالي خارجياً والاستفادة من رؤوس الأموال المهاجرة التي ستشعر بالمزيد من الاطمئنان في ظل مناخ الانفتاح. اما الاثار السلبية فمنها المنافسة غير المتكافئة مع منافسين يتمتعون بميزة نسبية مرتفعة في الموارد المادية والبشرية والتكنولوجية واحتمال قيام المؤسسات الاجنبية بتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها لخدمة استثمارات أخرى في بلدانها الاصلية وذلك بالنظر لوجود فرص اكثر جاذبية وأقل مخاطرة هناك والتأثير على كفاءة السياسة النقدية المتبعة بسبب مناخ الحرية الذي سيمنح للمؤسسات المالية.

وأخيراً يضع الكاتب استراتيجية لمواجهة تحدي الانفتاح ويقول بأن اهتمامنا بقطاع الخدمات يأتي من مقدار مساهمته في توليد الدخل القومي حيث يشكل ما نسبته ٤٢,٩٪ من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، ويرى الكاتب بأن على الموقف التفاوضي الاردني أن يأخذ بعين الاعتبار تفادي السيطرة على هذا القطاع من قبل الاجانب حيث يجب الاصرار على الاحتفاظ بالسيطرة على عملية اتخاذ القرار من خلال قصر المشاركة الاجنبية في القطاعات الهامة للخدمات على ٤٩٪ ويعتقد الكاتب بأن القطاع المصرفي الاردني بكامل مؤسساته، لن يكون قادراً على مواجهة المنافسة الاجنبية في حالة انفتاحه على الخارج وذلك بسبب صغر حجم الوحدات المصرفية العاملة فيه وضآلة مواردها المالية الذاتية والكلية ومحدودية مواردها البشرية وعدم مقدرتها على الانفاق الواسع في مجالات التدريب والتكنولوجيا، لذلك فإن الالتزامات التي يمكن ان تقدمها يجب ان تبقى محدودة. ودعى الكاتب في النهاية الى تبني استراتيجية شاملة تعمل على تعظيم مكاسب الانفتاح العالمي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١-٢-٣) دراسة الغرايبة وأبو عاقوله[٣]

الدراسة الثالثة وتبحث في التأثيرات المتوقعة لاتفاقية الجات على القطاع المصرفي الأردني وهي الأقرب إلى دراستنا، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد حددت سبعة متغيرات تابعة ومتغير واحد مستقل يمثل عملية انضمام الأردن إلى الجات، تعرضت الدراسة بشكل مختصر إلى الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات "GATS" بأجزائها وملاحقها، ثم عرفت الخدمات المالية في إطار هذه الاتفاقية وانتقلت للحديث عن المستجدات والتطورات التي شهدتها الاسواق المالية في السنوات الماضية في الفن المصرفي واستخدام أدوات مالية جديدة لم تكن معروفة من قبل ومنها تسنيد القروض Securitization والمشتقات Derivatives. ثم عرضت الدراسة فرضياتها، فهي تفترض أن هناك علاقة سببية بين انضمام الأردن للجات ورفع كفاءة وفاعلية البنوك الأردنية وزيادة قدرتها على تعزيز دور الوساطة المالية وسهولة الدخول إلى الأسواق المالية الدولية وضعف قدرة السياسات النقدية المحلية على الاستيعاب آثار السياسات الائتمانية للمصارف العالمية وعدم مقدرةالبنوك الأردنية على مجابهة التكتلات المصرفية والمالية العملاقة في حقوق الاستثمار، واعتمدت الدراسة في منهجها على اسلوب الاستبانة من خلال توزيع الاستبانات على بعض المستهدفين في البنوك الأردنية واقتصرت الدراسة على أربع بنوك تجارية بالاضافة إلى البنك المركزي وبعد تحليل بيانات الدراسة اثبتت جميع الفرضيات باستثناء فرضية قدرة السياسات النقدية المحلية على استيعاب آثار السياسات الائتمانية والاستثمارية للمصارف العالمية المتحررة من القيود المالية، وأوصت الدراسة بالسعي إلى تحقيق متطلبات الانضمام إلى اتفاقية الجات من خلال العمل على تطوير اساليب الادارة والتكنولوجيا المستخدمة وتنويع الخدمات المصرفية واستخدام الادوات المالية الجديدة وتنمية وتطوير الأجهزة الفنية والادارية العاملة في البنوك المحلية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١-٢-٤) دراسة حشاد[٤]

وتبحث في الجات وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، وتتناول الدراسة آثار الجات على اقتصاديات الدول العربية في جزئين:

الجزء الأول: يستعرض نشأة الجات وأهدافها ونتائج الجولات الثلاث الأخيرة من جولاتها وهي جولة كنيدي وجولة طوكيو وجولة أورغواي، مع التركيز على الأخيرة باعتبارها الأهم من حيث نتائجها التي يتوقع أن تؤثر تأثيراً كبيراً على الاقتصاد العالمي (كما تشير الدراسة).

الجزء الثاني: ويتناول بالبحث التجارةالخارجية للدول العربية بالقدر الذي يتناسب مع انعكاسات الجات على هذه التجارة.

سنركز هنا على الجزء الثاني من هذه الدراسة باعتبار أننا قمنا في الفصل الثاني بتغطية الجانب التاريخي "للجات".

يقول الكاتب أن الدول العربية في مجال التجارة الخارجية تختلف سياساتها فبينما هناك مجموعة لا تفرض قيوداً ملحوظة على تجارتها الخارجية مثل دول الخليج العربي، يوجد مجموعة أخرى انتهجت سياسة التشدد وخاصة تجاه وارداتها من الخارج بهدف حماية الصناعة المحلية، ولكن هذه الدول أخذت تخفف من سياساتها المتشددة بعدما أصبحت تعاني من عجز في موازين المدفوعات والموازنات العامة. وقد قطعت بعض الدول شوطاً كبيراً في مجال الانفتاح ومن هذه الدول الأردن والجزائر والمغرب ومصر وتونس.

ويبين الكاتب أن مدى استفادة الدول النامية أو تضررها من الجات سوف يعتمد على النظام أو الهيكل الاقتصادي الذي يختلف بين الدول النامية، وما ينطبق على هذه الدول ينطبق على الدول العربية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوقعت الدراسة عدم استفادة الدول العربية من تحرير قطاع الخدمات عالمياً كالبنوك والتأمين والنقل والسياحة والاتصالات والاستشارات، لأن الدول العربية مستورد صاف للخدمات وتعاني مسبقاً من عجز في ميزانياتها، كما ستتأثر اقتصاديات الدول العربية من جراء تحرير التجارة الدولية في مجال مناقصات المشتريات الحكومية (الجيش، والاشغال العامة والمرافق) وذلك لشدة المنافسة، كما عرضت الدراسة بعض الآثار الايجابية من بينها تشجيع الاستثمار الأجنبي في بعض الدول العربية وأن فترة السماح المعطاة للدول النامية ستعطى الدول العربية فرصة للتأقلم مع الوضع الاقتصادي العالمي الجديد من خلال تطوير انتاجها وتعديل هياكلها الاقتصادية.

ويشير الكاتب في النهاية إلى أن مدى استفادة الدول العربية من الجات رهن بمدى النجاح في تبني سياسات اقتصادية تتأقلم مع الوضع الجديد والاستفادة القصوى من المزايا التي يحققها الاتفاق وتجنب السلبيات التي سوف تنتج عنه وأوصت الدراسة باتخاذ خطوات ايجابية لتشجيع التجارة العربية البينية حيث يعتبرها الضمانة لتلافي الآثار السلبية التي يمكن أن تحدث.

(١-٢-٥) ملاحظات عامة على الدراسات السابقة

في ضوء عرض الدراسات الأربع السابقة نلاحظ ما يلي:

١- الدراسة الأولى والأخيرة تتعلقان بالدول العربية بشكل عام.

٢- جميع الدراسات باستثناء دراسة الغرايبة وابو عاقولة عرضت مجموعة من الآثار المتوقعة بشكل نظري حسب ما يراه الكاتب دون محاولة اثبات هذه التوقعات وتحليلها احصائياً في حين عملت دراسة الغرايبة على اثبات فرضياتها احصائياً.

٣- لم تتطرق الدراستان التي تحدثت عن الأردن إلى وضع الجهاز المصرفي الحالي بالأردن بشكل تفصيلي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- في دراسة الغرايبة اقتصرت العينة على أربعة بنوك تجارية بالاضافة إلى البنك المركزي كما واجهت الدراسة مشكلة أساسية وهي ضعف الخلفية العلمية والثقافية في موضوع الجاتس عندالمستهدفين في عينة الدراسة وذلك نظراً لحداثة الموضوع.

في دراستنا هذه فإن مجتمع الدراسة شمل جميع البنوك الأردنية التجارية والاستثمارية مع اعتقادنا بتنامي الخلفية العلمية لدى المستهدفين بالموضوع وخاصة بعد عقد مؤتمر عولمة المصارف في عمان في شهر تشرين ثاني عام ١٩٩٧ وشاركت فيه المصارف الأردنية. كما وأننا قمنا بدراسة الجهاز المصرفي في الأردن بصورته الحالية من خلال قراءة ميزانياته ومن واقعه الفعلي.

(١-٣) أهمية الدراسة:-

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تركز على موضوع تحرير تجارة الخدمات وهو من الموضوعات الحديثة والتي لم تنل من الباحثين العرب بعد كماً من التحليل والدراسة. وكون الأردن قد تقدم بطلب الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية WTO، ومن المتوقع أن ينضم إلى المنظمة مع بداية العام ١٩٩٩، فإن من الأهمية بمكان دراسة تحرير تجارة الخدمات والتي من ضمنها الخدمات المصرفية وتأثيراتها الإيجابية والسلبية على القطاع المصرفي الأردني.

(١-٤) أهداف الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة إلى استشراف الآثار الإيجابية والسلبية للإتفاقية العامة لتجارة الخدمات على قطاع المصارف المحلية في الأردن والتعريف بالاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ودراسة بنودها، ودراسة القطاع المصرفي في الأردن من حيث مكوناته ووضعه الحالي وإمكانياته المستقبلية في إطار سياسة تحرير التجارة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١-٥) فرضيات الدراسة:-

تفترض الدراسة أن هناك علاقة بين إنضمام الأردن إلى الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات "الجاتس" (GATS) وكل من:-

١- تحسين وزيادة كفاءة النظام المصرفي في الأردن من خلال زيادة المنافسة.

٢- حفز البنوك المحلية على القيام بأعمال مالية ومصرفية شاملة.

٣- زيادة الادخار الكلي في البنوك المحلية من قبل الأفراد والمؤسسات وتوجيه هذه المصادر المالية نحو قنوات استثمارية جديدة مختلفة.

٤- تعزيز البنوك المحلية لقواعدها الرأسمالية وتمتينها والاستفادة من اقتصاديات الحجم وزيادة قدرتها على دخول أسواق التمويل الدولية.

٥- تدعيم البنوك المحلية من تواجدها في الأسواق الدولية ورفع قدرتها على إعادة الأموال العربية من الخارج.

٦- عدم قدرة البنوك المحلية على مجابهة التكتلات المصرفية والمالية العملاقة وضعف قدرتها على تحمل الهزات المصرفية وعدم تمكينها من استيعاب التقنيات الحديثة المعقدة.

٧- إضعاف قدرة السياسات النقدية المحلية على استيعاب آثار السياسات الائتمانية والاستثمارية للمصارف العالمية المتحررة من القيود المالية.

(١-٦) منهجية ومحددات الدراسة

اعتمدت الدراسة في تحليلها على نتائج الاحصاء الوصفي للقيام ببعض جوانب الاحصاء التحليلي، إضافة إلى استخدام تحليل التباين لإجابات مفردات العينة على فرضيات الدراسة والتي تم قياس درجة تحققها من خلال اقتراح مجموعة من الخصائص ذات العلاقة بكل فرضية والتي اشتملت عليها استبانة الدراسة والتي تم توزيعها في الإدارات العامة للبنوك التجارية والاستثمارية المحلية في الأردن على مدراء ومساعدي مدراء الدوائر المختلفة في هذه الإدارات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما اعتمدت الدراسة على اسلوب الاحصاء الوصفي في موضوع القطاع المصرفي في الأردن من حيث تطوره والأهمية النسبية لبعض البنود في الميزانيات وقوائم الدخل للبنوك، والتوزيع القطاعي للتسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة وفي تقييم المصارف الأردنية من حيث الحجم والأداء وغيرها من المعايير.

وقد واجهت الدراسة بعض الصعوبات والمحددات المتعلقة خاصة في توزيع وجمع استبانات الدراسة ومن هذه المحددات:

١- اهتمام الكثير من المدراء أو مساعديهم بالأمور التي تتعلق بالادارة وسير العمل وتحقيق الأرباح دون الاهتمام بالعوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر على مؤسساتهم.

٢- تحسس بعض إدارات البنوك من أسلوب الاستبانة في جمع البيانات وعدم التعاون أو إبداء الاهتمام.

ومع هذه المحددات وغيرها فقد بذلنا كل جهد ممكن لتشمل عينة الدراسة جميع البنوك الاستثمارية والتجارية المحلية.

(١-٧) تسلسل الدراسة

وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة فقد قسمت الدراسة إلى ستة فصول. حيث خصص الفصل الثاني للحديث عن منظمة التجارة العالمية WTO، نشأتها، جولات المفاوضات الثمانية، ثم تحدثنا باختصار عن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية "الجات" وانتقلنا بعد ذلك للحديث بالتفصيل عن بنود الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات "الجاتس".

أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه للحديث عن القطاع المصرفي في الأردن، من حيث مكوناته، تطوره ووضعه الحالي من خلال ميزانيات وقوائم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدخل للبنوك في الأردن، الخدمات التي يقدمها والخدمات التي نرى أن يعمل على تقديمها لتطوير وتصويب أوضاعه، ويكون مؤهلاً وقادراً على المنافسة في حالة انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية.

في الفصل الرابع عرضنا المنهجية التي قامت عليها الدراسة في جمع البيانات لاختبار فرضيات الدراسة والتي تم صياغة عدة خصائص لكل منها. ثم تحليل بيانات الدراسة ونتائجها.

والفصل الأخير يلخص النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ويقدم التوصيات التي خرجت بها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوامش

١- عدنان الهندي "تأثيرات الجات على تجارة وانتاج الخدمات المصرفية والمالية في الوطن العربي"، مجلة المصارف العربية، م١٤، ع١٦٦، ١٩٩٥، ص٢٤.

٢- مقدمة إلى ندوة متخصصة حول الانضمام إلى WTO المقامة بالتعاون بين وزارة التجارة والصناعة، منظمة UNCTAD ومنظمة UNDP بتاريخ ٢٣-٢٤/أيلول ١٩٩٦ للمحلل الاقتصادي والمالي مفلح عقل بعنوان أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات.

٣- هشام غرايبة ومحمد أبو عاقولة "التأثيرات المتوقعة لاتفاقية "الجات" على القطاع المصرفي الأردني"، مجلة دراسات/ الجامعة الأردنية م٢٤/ع١، ١٩٩٧، ص١٥٢.

٤- نبيل حشاد "الجات وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية"، صادرة عن بنك الكويت الصناعي مجلة النفط والتعاون العربي، م٢٠، ع٧٢، ١٩٩٥، ص١٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الجات والجاتس GATT & GATS

مقدمة:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية وما لحقها من دمار، بدأت المساعي الدولية لإقامة نظام تجاري دولي يتم إدارته من خلال منظمة للتجارة فقد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة على الطلب الذي قدمته الولايات المتحدة والذي يدعو الى عقد مؤتمر عالمي بشأن التجارة، والعمالة في نيسان ١٩٤٦. وتم عقد المؤتمر فعلاً، واستكمل اعماله في صيف عام ١٩٤٧ ثم اختتمها في هافانا في عام ١٩٤٨، ولقد صدر عن هذا الاجتماع الاخير وثيقة عرفت باسم ميثاق هافانا أو ميثاق التجارة الدولية، تهدف الى وضع أسس التوصل لاتفاقية التجارة الدولية والعمل على إنشاء منظمة للتجارة العالمية، وقد شاركت في مفاوضات ميثاق هافانا ٥٦ دولة، ولم تتحقق أهداف الميثاق بسبب امتناع مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة على التصديق على الوثيقة المذكورة[١].

وبالرغم من الرفض الأمريكي للتصديق على ميثاق هافانا، فإن ذلك لم يمنع من التوصل الى الاتفاقية متعددة الأطراف التي أطلق عليها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (General Agreement on Tariffs and Trade) (GATT) وقد تطورت هذه الاتفاقية حتى تم التوقيع في مراكش في ٩٤/٤/١٥ من قبل ١٢٥ دولة على عدد من المبادىء والاجراءات التي ستشكل بدورها قاعدة لنظام تجاري دولي يهدف الى تشجيع التجارة الدولية وتخفيف كافة العوائق والقيود وانشاء منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) (WTO)لتحل محل اتفاقية الجات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويذكر أن اتفاقية الجات قد مرت بثماني جولات من المفاوضات كان آخرها جولة اورغواي التي انتهت في مراكش كما ذكرنا أعلاه.

وان كان موضوع دراستنا يتعلق بتحرير تجارة الخدمات فإنه من الضروري أن نمر بشكل مختصر علي تحرير تجارة السلع.

أولاً: الجات

(٢-١-١) أهداف الجات:

١- تسهيل وصول سلع الدول الأعضاء في الاتفاقية لاسواق بعضها البعض أو تحرير تجارة السلع.

٢- توسيع نطاق القواعد المنظمة للتجارة الدولية والتي يتعدى اختصاصها النطاق المحدود لتأمين الوصول للأسواق لتشمل السياسات والاجراءات التي تمارسها الدول لتنظيم التجارة الخارجية.

٣- وضع اطار قانوني لهيئة دولية لفض وتسوية المنازعات الجارية بين الاطراف المتعاقدة.

(٢-١-٢) مبادئ الجات

تقوم الاتفاقية على عدد من المبادئ[٢] وهي كما يلي:

١- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية** Most Favored Nation (MFN)

وينص هذا المبدأ على مايلي:

عند قيام أية دولة بمنح معاملة تفضيلية لدولة أخرى عضو في الجات فيجب تعميم هذه المعاملة على باقي الذول الأعضاء تلقائياً ودون استثناء. فعلى سبيل المثال إذا اعطت دولة عضو امتيازات لدولة اخرى (على شكل تخفيف في الرسوم الجمركية لسلعة أو مجموعة من السلع، أوعلى شكل تخفيف في القيود الجمركية)، فيجب تعميم هذه المعاملة على باقي الدول الاعضاء تلقائياً ودون التشاور معها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- مبدأ المعاملة الوطنية National Treatment Principle

وهو يتعلق بالمادة الثالثة من قانون الجات، وينص على أنه لا يحق لأية دولة عضو أن تميز، سواء من حيث فرض الضرائب المحلية أو من حيث غيرها من الاجراءات المحلية، بين السلع المستوردة وتلك المنتجة محلياً.

٣- الغاء القيود الكمية واستبدالها بالرسوم الجمركية.

على الدول الأعضاء الغاء جميع القيود الكمية على المستوردات والصادرات (Quantitative Restrictions)، والاستعاضة عنها بفرض رسوم جمركية وهو مايعرف بالتعرفة (Tariffication)، وكذلك فإن على الدول عند انضمامها للجات العمل على خفض الرسوم الجمركية ومن ثم ربطها أو تحديدها ضمن جدول أو كشف يطلق عليه اسم جدول الامتيازات (Schedual of Concessions).

٤- مبدأ الشفافية Transparency

ضرورة توفير المعلومات للمستثمرين والمصدرين والمستوردين بهدف خلق نوع من القدرة على التنبؤ والتخطيط للمستقبل وهذا يتطلب:

- نشر جميع المعلومات المتعلقة بالسياسات والاجراءات والقوانين والأنظمة الاقتصادية.
- انشاء مراكز استعلام (Inquiry Points) للإجابة على الاستفسارات من قبل المهتمين.
- إعطاء سكرتارية الجات جميع المعلومات المتعلقة بالسياسات والإجراءات الاقتصادية القائمة وإطلاع الأعضاء الموقعين عليها.
- ابلاغ الجات بأي تعديلات تطرأ على هذه السياسات والإجراءات.

٥- مبدأ التجارة العادلة

يتعلق هذا المبدأ بضرورة أن تكون التجارة بين الدول على اسس من المقدرة والكفاءة والنوعية والسعرية للصناعات المصدرة، وبالتالي أن تعكس

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكميات المصدرة أو المستوردة واسعارها التكاليف الحقيقية للانتاج دون أن يؤثر على مقدرة هذه الصناعات مؤثر خارجي.

(٢-١-٣) جولات مفاوضات الجات

بهدف العمل على تحرير التجارة الدولية ووضع الأسس والمبادىء والإجراءات فقد كان من الضروري إجراء سلسلة من المفاوضات في صورة جولات متتالية تشارك فيها الدول الأعضاء في الاتفاقية.

لذلك فقد أجريت ثماني جولات على النحو التالي[٣]:

١- جولة جنيف ١٩٤٧Geneva Round: وشاركت فيها ٢٣ دولة، وهي الجولة الاساسية التي انتهت الى التوصل للإطار العام للإتفاقية، واقتصر نطاقها على تبادل التنازلات الجمركية.

٢- جولة أنسي (فرنسا) ١٩٤٩ Ancy Round: وهي أول جولة تعقد في إطار الاتفاقية وشاركت فيها ١٣ دولة فقط لمزيد من التنازلات الجمركية.

٣- جولة توركاي (انجلترا) ١٩٥١ Torkay Round: ارتفع عدد الدول المشاركة الى ٣٨ دولة ويرجع ذلك الى انتشار مزيد من الوعي والرغبة في تحرير التجارة الدولية.

٤- جولة جنيف ١٩٥٦Geneva Round: شاركت فيها ٢٦ دولة فقط.

٥- جولة ديلون (جنيف) ١٩٦٠-١٩٦١Dylon Round وشاركت فيها أيضاً ٢٦ دولة.

ولقد اقتصرت هذه الجولات الخمس السابقة من المفاوضات على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول المشاركة.

٦- جولة كنيدي (جنيف) ١٩٦٤-١٩٦٧Kennedy Round: واتسع فيها نطاق المشاركة الى ٦٢ دولة. وتعددت هذه الجولة حدود التنازلات الجمركية لتتناول جانباً من اجراءات التجارة التي تمارسها الدول.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- جولة طوكيو (جنيف) Tokyo Round ١٩٧٣-١٩٧٩: وصل عدد الدول المشاركة الى ١٠٢ دولة. ودعت الجولة الى تخفيف القيود غير الجمركية ومعالجة جانب من المشكلات الناجمة عن تحرير التبادل التجاري الدولي وتقوية النظام القانوني لاتفاقية الجات.

٨- جولة اورغواي ١٩٨٦-١٩٩٣ Uruguay Round: وهي آخر جولات المفاوضات. ونظراً لأهمية هذه الجولة وما أسفرت عنه فقد آثرنا أن نفصلها في القسم التالي.

(ويذكر بأن جولة جديدة من مفاوضات التجارة العالمية بدأت في ١٨ من أيار للعام ١٩٩٨ في جنيف بحضور ١٣٢ دولة).

(٢-١-٤) جولة أورغواي[٤] Uruguay Round:

تمثل هذه الجولة انعطافاً جذرياً في تاريخ العلاقات التجارية الدولية، وذلك للأسباب التالية:

١- أن الجولة عملت على تشكيل نظام تجاري دولي وذلك بوضع القواعد والمبادىء والآليات الملزمة بالإضافة الى المؤسسات اللازمة.

٢- مع الاتفاقية المذكورة، سوف يتشكل نظام اقتصادي عالمي بمحاور ثلاث مكملة ومتلازمة مع بعضها البعض وذلك بأسسها وآلياتها ومؤسساتها وهي:

أ- المحور النقدي والمالي ويديره صندوق النقد الدولي.

ب- المحور الاستثماري وسياسات التنمية ويديره البنك الدولي.

جـ- المحور التجاري وتديره المنظمة العالمية للتجارة (الجات سابقاً).

ومن قرارات جولة اورغواي:

١- انشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) التي حلت محل الجات ابتداء من ١٩٩٥/١/١. وتشكل كما ذكرنا اعلاه الركيزة الثالثة لمؤسسات "برتن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وودز"[٥] مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وستشرف على تطبيق الاتفاقية الجديدة وعلى سير التعامل التجاري الدولي، وستقوم بنفس الوقت بحل النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء.

٢- الزراعة: دعت الاتفاقية الى إزالة الحواجز التجارية خلال ست سنوات وتخفيض الدعم الزراعي بمقدار ٢٠٪، وتخفيض الصادرات المدعومة بنسبة ٣٦٪ من حيث القيمة و ٢١٪ من حيث الحجم، وتحويل كافة المعوقات غير الجمركية الى التعريفة الجمركية مع تخفيضها بنسبة ٣٦٪.

٣- صناعة النسيج والملابس: قررت الاتفاقية الجديدة تصفية اتفاقية الالياف المتعددة خلال السنوات العشر القادمة، وكانت الاتفاقية تحدد حصص الاستيراد التي منحتها الدول الصناعية للدول النامية، وينتظر أن يؤدي الغاء هذه الاتفاقية الى زيادة صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس الجاهزة.

٤- الاجراءات المضادة للاغراق: وقد قللت الاتفاقية الجديدة من امكانيات الاغراق بتحديدها قواعد اكثر وضوحاً من اجراء التخفيضات وتحديد مقاييس الاغراق والغرامات لمكافحته.

٥- الخدمات: وضعت الاتفاقية مكانة خاصة للخدمات المالية والاتصالات والنقل وحركة العمالة بحيث تزدهر تجارة الخدمات. وسنقوم بالجزء الثاني من هذا الفصل بتفصيل هذا الجانب.

٦- المشتريات الحكومية: تم توقيع اتفاقية اخرى منفصلة تعالج هذا الموضوع بحيث يسمح للشركات الأجنبية بالتنافس مع الشركات المحلية في المناقصات الحكومية دون اعطاء أية أفضلية للشركات الأخيرة كما كان الحال سابقاً.

٧- حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) * وقد تضمنت الاتفاقية ولأول مرة بعض القواعد المتعلقة بحماية الحقوق الفكرية بحيث يزيد انتاجها وتستفيد منه الدول النامية كالدول المتقدمة. وتتناول الحقوق المذكورة عوائد الإبداع

---

* TRIPS: Trade Related Intellectual Property Rights

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفكري والعلمي والأدبي والفني في مجالات تأليف المطبوعات والأغاني والموسيقا والأفلام والاختراع والابتكار والعلامات التجارية وغيرها.

٨- حرية واستقرار قواعد التجارة العالمية: وتهدف الاتفاقية الى توضيح قواعد التجارة واستقرارها لتسهيل التبادل التجاري فيما بين الدول الأعضاء وتشكل هذه المسألة حجر الزاوية في الاتفاقية. ولقد تم تقويمها وجعلها أكثر مرونة وذلك بإدخال الاصلاحات عليها في الاجتماع الوزاري الذي عقد في مونتريال عام ١٩٨٨.

٩- اتفاق إجراءات الاستثمار: ويقضي بحرية انتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء ويرتبط بالتحول الطارىء على توجهات الاستثمارات الاجنبية خاصة من خلال الشركات متعددة الجنسية Multinational Corporations

والتي أصبحت أهداف النشاط الاستثماري لها يتركز في المقام الأول على الإنتاج للتصدير وليس للوفاء باحتياجات السوق المحلي، فأصبحت تستثمر أموالها خارج حدود الوطن الأم للشركة للإستفادة من الميزات النسبية التي يتمتع بها الانتاج في بلدان اخرى.

ثانياً: الجاتس GATS

(٢-٢-١) مقدمة

قدر حجم التجارة الدولية في الخدمات في العام ١٩٩٥ بما يزيد عن ترليون دولار بنسبة ٢٠٪ من اجمالي التجارة العالمية[٦]، ويعد تحرير التجارة الدولية في الخدمات ضمن أهم المدخلات الجديدة التي تناولتها اتفاقيات جولة اورغواي.

وحينما نتحدث عن الخدمات فإنه يجب أن نميزها عن السلع، فالخدمة كما يعرفها بعض الكتاب هي "فعل ينشأ عن نشاط انتاجي يؤدي الى تغير حالة المستفيد أو وضعه". وانطلاقاً من هذا التعريف لا يمكن التمييز بين انتاج الخدمة وعملية استهلاكها، كما وأنه لا يمكن الفصل بين مفعول الخدمة أو المستفيد منها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى عكس التجارة في السلع فإنه من الصعب تحديد القيمة الكمية والاثار التجارية لالتزامات الأعضاء بموجب اتفاق الخدمات سواء الالتزامات العامة الواردة في احكام الاتفاقية أو التعهدات المتضمنة في العروض الوطنية للبلدان الأعضاء. ويرجع ذلك الى عدة عناصر أهمها أنه لا يوجد في قطاع الخدمات الاجراء المقابل للتعريفة الجمركية في تجارة السلع والتي تعد الاسلوب الأمثل للحماية من وجهة نظر الجات، وإنما تكون الحماية في قطاع الخدمات في صورة مجموعة من القواعد والإجراءات الإدارية التمييزية، تسفر عن تقييد مشاركة الاجانب في النشاط الخدمي، وهي الاجراءات التي تهدف الاتفاقية الى ازالتها او ترشيدها. يضاف الى ذلك ان تحرير التجارة في الخدمات يعتمد بدرجة كبيرة على القطاعات التي تعهدت كل دولة بتحريرها والتي تختلف من دولة الى اخرى فضلاً عن نطاق التحرير والشروط التي تضعها الدول في عروضها لتؤهل الاجانب للتمتع بالمعاملة الوطنية أو للحصول على ترخيص بتوريد الخدمة من عدمه[٧].

(٢-٢-٢) قطاعات الخدمات

توصلت الدول المشاركة لاتفاق حول القطاعات الخدمية التي ينبغي أن يشملها تحرير التبادل التجاري وتشمل تلك القطاعات ما يلي[٨]:

- النقل الجوي
- النقل البحري
- الاتصالات الاساسية
- الاتصالات عن بعد
- خدمات السياحة
- التشييد والمقاولات
- الخدمات الاستثمارية
- خدمات الترفيه
- خدمات التعليم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نشاط الأعمال
- انتقال الاشخاص الطبيعيين
- الخدمات المالية

وبوجه عام انشطة الخدمات القابلة للتجارة الدولية والتي لاتدخل في وظائف الدولة الرئيسية.

(٢-٢-٣) الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS)

يشمل الاتفاق العام لتجارة الخدمات على مقدمة وستة اجزاء وتسع وعشرون مادة تتناول التزامات وحقوق الدول المشاركة في الاتفاق وثمانية ملاحق تشكل جزءاً أساسياً من الاتفاقية.

وقد اقر الاعضاء في مقدمة الاتفاقية الاهمية المتزايدة للتجارة في الخدمات من أجل نمو الاقتصاد العالمي وتنميته وأنهم يرغبون في انشاء اطار متعدد الاطراف من المبادىء والقواعد للتجارة في الخدمات بهدف توسيع هذه التجارة في ظروف من الشفافية والتحرير التدريجي كوسيلة من وسائل تعزيز النمو الاقتصادي لجميع الشركاء التجاريين وتنمية البلدان النامية أما الأجزاء الرئيسية للاتفاق فقد اشتملت على مايلي[٩][١٠]:

الجزء الأول: النطاق والتعريف Scope and Definition

عرفت المادة الأولى من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات أن المقصود بالتجارة في الخدمات هو توريد الخدمة ضمن أحد الانماط التالية:

أ- عبر الحدود Cross Borders

ويعني ذلك تقديم الخدمة من أراضي عضو الى أراضي عضو آخر، ولايتطلب ذلك الانتقال الفعلي من جانب المورد أو المستهلك، بل انتقال الخدمة نفسها ومثال ذلك الخدمات البنكية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- الاستهلاك الخارجي Consumption abroad

وهو تقديم الخدمة من اراضي عضوما الى مستهلك الخدمة في اراضي عضو آخر، غير اراضيه، وهنا يتنقل المستهلك الى بلد المورد. ومثال ذلك خدمات السياحة.

جـ- التواجد التجاري Commercial Presence

ويتم هنا تقديم الخدمة من خلال التواجد التجاري لمورد الخدمة من عضو ما في أراضي أي عضو آخر حيث يتطلب ذلك انتقال المشروع المورد للخدمة الى البلد المستفيد مثل الشركات أو الوكالات أو مكاتب التمثيل.

د- تواجد الاشخاص الطبيعين Presence of Natural Persons

من خلال وجود اشخاص طبيعين من مورد خدمة من عضو ما في أراضي أي عضو آخر، ومثال ذلك الخبراء والمستشارون.

ويستثنى من هذه الانماط الخدمات التي تقدم من السلطات الحكومية وهيئاتها خلال ممارسة مهامها إذا لم تكن على أساس تنافسي.

الجزء الثاني: التزامات عامة General Obligations and Disciplines

وتشمل مايلي:

ا- معاملة الدولة الأكثر رعاية Most favoured Nation

فكل معاملة تفضيلية يمنحها بلد عضو الى أي بلد آخر تطبق حكماً على جميع الدول الأعضاء الاخرى، باستثناء حالة التجارة الحدودية بين دولتين متجاورتين وحالة الدخول في اتفاقية اندماج اقتصادي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- الشفافية Transparency

كل بلد عضو عليه أن ينشر القوانين والأنظمة والتعليمات الادارية التي من شأنها أن تؤثر بشكل أو بآخر على تجارة الخدمات كما أن على البلد العضو أن يعلم مجلس تجارة الخدمات في المنظمة العالمية للتجارة بهذه القوانين والأنظمة والتعليمات. واخيراً على البلد العضو أن يجيب على جميع الاستعلامات التي ترده بشأنها من الدول الأعضاء الأخرى.

٣- الاعلان عن المعلومات السرية Disclosure of Confidential Information

ليس في هذه الاتفاقية ما يفرض على أي عضو تقديم معلومات سرية يمكن أن يؤدي الاعلان عنها الى إعاقة تنفيذ القوانين او الحاق الأذى بالمصلحة العامة أو الى الاضرار بالمصالح التجارية المشروعة لمنشآت معينة عامة أو خاصة.

٤- زيادة مشاركة البلدان النامية

Increasing Participation of Developing Countries

يمكن تسهيل مشاركة الأعضاء من البلدان النامية في التجارة الدولية من خلال الالتزامات المحددة التي يتفاوض عليها مختلف الاعضاء وفقاً للجزأين الثالث والرابع من هذا الاتفاق والتي تتعلق بما يلي:

أ- تعزيز قدرات خدماتها المحلية وكفاءتها وقدرتها التنافسية.

ب- تحسين امكانية وصولها الى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.

جـ- تحرير الوصول الى الاسواق في القطاعات وطرق التوريد ذات الأهمية التصديرية لها.

وإن على الدول المتقدمة انشاء نقاط اتصال غايتها تسهيل وصول موردي الخدمات في البلدان النامية الى المعلومات المتصلة باسواقها في غضون سنتين من بدء نفاذ اتفاقية التجارة العالمية، وتعطي الاولوية للبلدان الاقل نمواً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- التكامل الاقتصادي Economic Integration

لاتمنع هذه الاتفاقية أيا من الاعضاء من أن تكون أو تصبح اطرافاً في اتفاق لتحرير تجارة الخدمات بشرط أن يكون للاتفاقية تغطية قطاعية كبيرة (عدد القطاعات وحجمها) وأن تنص على الغاء أو ازالة الاجراءات التمييزية القائمة وحظر تقديم أية إجراءات تمييزية جديدة.

٦- اتفاقات تكامل لأسواق العمل Labour Market Integration Agreement

لا تحول بنود الاتفاقية دون دخول اعضائها في اتفاق لانشاء تكامل تام لاسواق العمل بين أطرافه بشرط استثناء مواطني اطراف الاتفاق المذكور من الشروط الخاصة بالإقامة وتراخيص العمل واخطار مجلس التجارة في الخدمات به.

٧- القواعد والإجراءات المحلية Domestic Regulation

في القطاعات التي يتعهد فيها الأعضاء بتقديم التزامات محددة يجب على كل عضو من الاعضاء أن يضمن إدارة الاجراءات ذات التطبيقات العامة والمؤثرة في التجارة في الخدمات بطريقة مناسبة وحيادية.

٨- الاعتراف Recognition

يجوز للعضو تحقيقاً لهدف التطبيق الكلي أو الجزئي لمقاييسه أو معاييره الخاصة بمنح التراخيص والاجازات والشهادات لموردي الخدمات أن يعترف بالتعليم أو الخبرة المكتسبة أو المتطلبات المستوفاة أو بالإجازات والشهادات التي يمنحها بلد آخر، ويمكن أن يبني هذا الاتفاق الذي قد يتحقق بالتنسيق أو غيره على اتفاق أو ترتيب مع البلد المعني أو قد يصدر تلقائياً. وقد يستند الاعتراف الى معايير متفق عليها من قبل الاطراف المتعددة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩- الاحتكارات والموردون الوحيدون للخدمات

Monpolies and Exclusive Service Suppliers

على كل عضو أن يكفل عدم قيام أي مورد احتكاري لخدمة ما في أراضيه بالتصرف، عند توريده الخدمة الاحتكارية في السوق بطريقة تتعارض مع التزامات العضو المترتبة عليه.

١٠- الممارسات التجارية Business Practices

يعترف الأعضاء بأن بعض الممارسات التجارية لموردي الخدمات، عدا تلك التي تشملها المادة السابقة، قد تحد من التنافس وبالتالي تقيد التجارة في الخدمات.

١١- إجراءات الوقاية الطارئة Emergency Safeguard Measures

سوف تعقد مفاوضات متعددة الاطراف بشأن اجراءات الوقاية الطارئة تستند الى مبدأ عدم التمييز وتدخل نتائج هذه المفاوضات حيز التنفيذ بعد ما لا يزيد عن ثلاث سنوات من تاريخ بدء نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

١٢- المدفوعات والتحويلات Payment and Trasfers

لا يجوز لأي عضو فرض قيود على التحويلات والمدفوعات الدولية المسددة لقاء عمليات جارية تتصل بالتزاماته المحددة إلا في الظروف المذكورة في المادة التالية.

١٣- القيود الخاصة بميزان المدفوعات

Restrictions to Safeguard The Balance of Payments

عندما يواجه عضو ما صعوبات خطيرة في ميزان المدفوعات أو صعوبات مالية خارجية، أو يواجه تهديداً بوقوع هذه الصعوبات، يجوز له أن يبقي قيوداً على التجارة في الخدمات التي قام بتقديم التزامات محددة بشأنها بما فيها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيود على المدفوعات والتحويلات لقاء عمليات تتصل بهذه الالتزامات. ومن المعترف به أن الضغوط على ميزان المدفوعات في الأعضاء التي تمر بمرحلة التنمية الاقتصادية أو التحول الاقتصادي تتطلب استخدام قيود تضمن الحفاظ على مستوى من الاحتياطي المالي كاف لتنفيذ برامجها للتنمية الاقتصادية أو التحول الاقتصادي.

١٤- المشتريات الحكومية Government Procurment

تعقد مفاوضات متعددة الاطراف بشأن المشتريات الحكومية في مجال الخدمات بموجب الاتفاقية في غضون سنتين من نفاذ اتفاقية التجارة العالمية.

١٥- استثناءات عامة General Exceptions

ليس في هذا الاتفاق ما يمكن تفسيره على أنه يمنع أي عضو من اعتماد او تطبيق اجراءات:

أ- ضرورية لحماية الآداب العامة والحفاظ على النظام العام.

ب- ضرورية لحماية الحياة او الصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية.

جـ- ضرورية لضمان الامتثال للقوانين أو الأنظمة التي لا تتعارض مع أحكام هذا الاتفاق.

د- فرض وجمع الضرائب المباشرة على الخدمات.

١٦- الاستثناءات الأمنية Security Exceptions

ليس في هذا الاتفاق ما يفسر بأنه:

أ- يتطلب من أي عضو أن يقدم معلومات يمكن اعتبار أن الاعلان عنها يتعارض مع مصالحه الامنية.

ب- يمنع أي عضو من اتخاذ اي اجراء يعتبره ضرورياً من أجل حماية مصالحه الأمنية الاساسية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـ- يمنع أي عضو من اتخاذ أي اجراء عملاً بالتزاماته المترتبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة من اجل الحفاظ على السلام والأمن العالميين.

١٧- الدعم Subsidies

يعترف الأعضاء بأن للدعم في بعض الظروف تأثيراً تشويهياً على التجارة في الخدمات وأي عضو يرى بأنه يتأثر سلبياً بالدعم الذي يقدمه عضو آخر أن يطلب عقد مشاورات مع هذا العضو بشأن هذا الأمر.

الجزء الثالث: الالتزامات المحددة Specific Commitments

وتشمل هذه الالتزامات مايلي:

١- الدخول الى الاسواق Market Access

يقدم كل عضو للخدمات ولموردي الخدمات من أي عضو آخر معاملة لاتقل تفضيلاً عن تلك المنصوص عليها بموجب الأوضاع والحدود والاشتراطات المتفق عليها والمدرجة في جدول التنازلات الخاصة به.

٢- مبدأ المعاملة الوطنية National Treatment

فكل بلد يعامل الخدمة المشتراه من بلد عضو آخر أو المنتجة محلياً من قبل أفراد او شركات تابعين لبلد عضو آخر المعاملة نفسها الممنوحه للخدمات الوطنية أو لمنتجي الخدمات الوطنيين.

٣- الالتزامات الاضافية Additional Commitments

وهي التزامات يتم التفاوض بشأنها وغير مدرجة في جداول التنازلات وتتعلق بالمؤهلات والمقاييس والتراخيص.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الرابع: التحرير التدريجي Progressive Liberaization

يدخل الأعضاء في جولات تفاوضية متتابعة تبدأ بعد مرور خمس سنوات من بدء نفاذ اتفاقية منظمة التجارة الدولية بهدف رفع مستوى التحرير تدريجياً، وينبغي أن توجه هذه المفاوضات نحو تخفيف أو الغاء الاثار السلبية للإجراءات المختلفة على التجارة في الخدمات كوسيلة من وسائل توفير النفاذ الى الأسواق، وينبغي أن تستهدف هذه العملية تعزيز مصالح جميع المشاركين على أساس المنفعة المتبادلة وتحقيق توازن شامل بين الحقوق والإلتزامات وينبغي توفير المرونة المناسبة لمختلف الاعضاء من البلدان النامية لفتح عدد أقل من القطاعات، وتحرير أنماط أقل من العمليات وللتدرج في توسيع نطاق النفاذ الى الأسواق بما يتلائم مع أوضاعها التنموية، وعلى كل عضو أن يسجل في جدول خاص به الالتزامات المحددة التي يلتزم بها بموجب مبدأ الشفافية ويجوز للعضو ان يعدل أو يسحب أي التزام مدرج على جدوله بشرط أن يخطر مجلس التجارة في الخدمات بذلك قبل ثلاثة أشهر على الاقل، كما أنه يجب أن يدخل في مفاوضات بهدف التوصل الى اتفاق على أية ترتيبات تعويضية لازمة وتجرى هذه الترتيبات التعويضية على أساس معاملة الدولة الأكثر رعاية.

الجزء الخامس: احكام مؤسسية Institutional Provisions

ويتعلق هذا الجزء بالأحكام الخاصة بتسوية المنازعات ومجلس تجارة الخدمات والتعاون الفني والعلاقة مع المنظمات الدولية الأخرى.

الجزء السادس: احكام ختامية Final Provisions

وتتعلق أحكام هذا القسم بـ:

أ- عدم جواز منح مزايا هذا الاتفاق عندما يكون أحد أطراف الخدمة غير عضو أو لا يلتزم بالاتفاقيات.

ب- تعاريف للكلمات والمصطلحات المستخدمة في الاتفاق مثل (أجزاء، توريد الخدمة، التواجد التجاري، قطاع، خدمة عضو آخر، مورد الخدمة، شخص)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق Annexes

وتشكل ملاحق هذه الاتفاقية جزءاً أساسياً منها:

١- ملحق بشأن استثناءات مبدأ الدولة الأكثر رعاية، حيث تحدد الشروط التي يستثنى بموجبها العضو من الالتزامات المترتبة عليه، ويقوم مجلس تجارة الخدمات بمراجعة جميع الاستثناءات الممنوحة لمدة تزيد عن خمس سنوات للنظر فيما إذا كانت الظروف التي دعت الى الاستثناء ما زالت قائمة. ولا يجوز أن تتجاوز مدة الاستثناءات عن ١٠سنوات.

٢- ملحق بشأن انتقال الاشخاص الطبيعين الموردين للخدمات بموجب الاتفاق: يجوز للأعضاء أن تتفاوض من أجل التوصل الى التزامات محددة تطبق على حركة جميع فئات الأشخاص الطبيعين الموردين للخدمات، ولا يحول الاتفاق دون تطبيق اي عضو اجراءات لتنظيم دخول الاشخاص الى أراضيه أو الإقامة المؤقتة فيها بما في ذلك الإجراءات الضرورية لحماية سلامة حدوده وضمان انتظام حركة الأشخاص الطبيعين عبرها.

٣- ملحق بشأن خدمات النقل الجوي:- يطبق هذا الملحق على الإجراءات المتعلقة بخدمات النقل الجوي سواء كانت منتظمة أو غير منتظمة (عارضة) أو خدمات تبعية. وينطبق هذا الاتفاق على الإجراءات التي تؤثر في خدمات اصلاح الطائرات وصيانتها وبيع وتسويق خدمات النقل الجوي وخدمات نظام الحجز بالحاسب الآلي.

٤- ملحق بشأن الخدمات المالية: يقصد بتعبير الخدمات الموردة في إطار ممارسة السلطة الحكومية والمذكور في الجزء الأول:

أ- الأنشطة التي يمارسها بنك مركزي أو سلطة نقدية أو أي كيان عام لتنفيذ سياسات نقدية أو سياسات خاصة بسعر الصرف.

ب- الأنشطة التي تشكل جزءاً من أي نظام رسمي للتأمينات الاجتماعية أو من أنظمة المعاشات.

جـ- غيرها من الأنشطة التي يمارسها أي كيان عام لحساب الحكومة أو بضمان منها أو باستخدام مواردها المالية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ليس في هذا الاتفاق ما يمكن تفسيره على أنه يشترط على العضو أن يكشف عن معلومات تتصل بأعمال وحسابات مختلف العملاء أو عن معلومات سرية أو عن معلومات عن الملكية تكون في حوزة الكيانات العامة.

- تشمل الخدمات المالية الانشطة التالية:

أ- **التأمين والخدمات المتصلة به:**

- تأمين مباشر
- إعادة التأمين والتعويضات
- الوساطة في التأمين كالسمسرة والوكالة.
- الخدمات المساعدة للتأمين كالخدمات الاستشارية وخدمات تقدير المخاطر وتسوية المستحقات.

ب- **الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية:**

- قبول الودائع من الجمهور.
- الاقراض بجميع انواعه.
- التمويل التأجيري.
- جميع خدمات المدفوعات والتحويل النقدي بما فيها بطاقات الائتمان والدفع والخصم والشيكات السياحية والشيكات المصرفية.
- الكفالات والاعتمادات والتعهدات الاخرى.

- التعامل للحساب الشخصي أو لحساب العملاء سواء بالتبادل في سوق التعامل الحالي أو ما عدا ذلك:

١- أدوات سوق المال (الشيكات والكمبيالات وشهادات الإيداع).

٢- الصرف الأجنبي.

٣- المشتقات ومنها العقود الاجلة والخيارات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- ادوات سعر الصرف وسعر الفائدة وتشمل بعض العمليات كالمبادلات واتفاقات السعر المستقبلي.

٥- الاوراق المالية القابلة للتحويل.

٦- الأدوات الأخرى القابلة للتداول والأصول المالية وتشمل عمليات الذهب.

- المساهمة في اصدار كل انواع الأوراق المالية.
- السمسرة المالية.
- إدارة الأصول كإدارة النقدية أو محافظ الأوراق المالية.
- خدمات التسوية والمقاصة للأصول المالية.
- توفير ونقل المعلومات المالية ومعالجة البيانات المالية.
- الخدمات الاستشارية وخدمات الوساطة.

٥- ملحق آخر خاص بالخدمات المالية يتعلق بسحب أو تعديل الالتزامات الخاصة بالخدمات المالية خلال مدة ستين يوماً تبدأ بعد أربعة شهور من تاريخ نفاذ اتفاقية انشاء منظمة التجارة الدولية.

٦- ملحق خاص بشأن خدمات النقل البحري: لا يوجد استثناءات على الشحن الدولي والخدمات المساعدة وامكانية الوصول واستخدام مرافىء الموانىء.

٧- ملحق بشأن الاتصالات: اتفق الاعضاء على احكام هذا الملحق إقراراً منهم بخصوصية خدمات الاتصال، وخاصة بدورها المزدوج كقطاع متميز من قطاعات النشاط الاقتصادي، وكوسيلة نقل للأنشطة الاقتصادية الاخرى وذلك بهدف توسيع أحكام الاتفاق فيما يخص الاجراءات المتعلقة بالوصول الى استخدام الشبكات العامة والخدمات المتصلة بها. يكفل الاتفاق لكل عضو من الاعضاء امكانية وصول أي مورد خدمات من اي عضو آخر الى شبكات وخدمات الاتصالات العامة واستخدامها بشروط معقولة وغير تمييزية من أجل توريد خدمة مدرجة على جدوله.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد استعراض الاتفاق العام لتجارة الخدمات فإننا نلاحظ مواد هذا الاتفاق تعتمد على ما تتعهد الدولة به من خلال المفاوضات فمثلاً الأردن غير ملزم بتحرير جميع قطاعات الخدمات في حالة انضمامه للاتفاقية وانما يعمل على تحرير القطاعات التي يرى أن من مصلحته تحريرها ويذكر هنا بأن المفاوضين المصريين في اتفاقيات الجات ادركوا ذلك فهم يحاولون الحصول على أعلى المكاسب[١١].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوامش

(١) أسامة المجدوب، الجات، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦، ص٣٥.

(٢) عبد الحليم محيسن، أضواء على الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (الجات) جمعية رجال الأعمال الأردنيين، ١٩٩٥ ص١٣.

(٣) أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص٤٥.

(٤) أمين رشدي، تطورات الجات اسبابها وأثرها على الأقطار العربية، مجلة شؤون عربية، ١٩٩٦ عدد ٨٦ ص١٦٣.

(٥) برتن وودز هو اسم المدينة الامريكية التي عقد فيها المؤتمر المالي والنقدي للأمم المتحدة الذي انعقد في أول يونيو سنة ١٩٤٤ بحضور ممثلي ٤٤ دولة.

(٦) اسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص١١٧.

(٧) أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص١١٨.

(٨) مفلح عقل، أثر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات في الأردن، بحث مقدم الى ندوة متخصصة حول الانضمام الى WTO المقامة بالتعاون بين وزارة التجارة والصناعة ومنظمة UNCTAD ومنظمة UNDP، ٢٣-٢٤/ايلول ١٩٩٦.

(٩) عبد الفتاح مراد، شرح اتفاقيات الجات، دار الكتب والوثائق المصرية ١٩٩٥ ص٣٤٢.

(10) Urguay Round: The Final Act, Ministry of Planning, Directorate of Reserch and Studies, Unpublished Document, 1996, P283-317.

(١١) أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص٢١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الجهاز المالي والمصرفي في الأردن

شهد الأردن خلال ربع القرن الأخير تطوراً كبيراً في مجالات مختلفة من الحقول الاقتصادية والاجتماعية، وربما كان تطور القطاع المالي والمصرفي أسرع وأوضح مظاهر ذلك التقدم الاقتصادي وأكثرها مثاراً للإهتمام، فخلال فترة زمنية بسيطة نسبياً نما الجهاز المالي الاردني من مرحلة بدائية الى مرحلة أكثر تطوراً.

ويتضح التقدم الكبير الذي تحقق من خلال مقارنة وضع الجهاز المصرفي للفترة من عام ١٩٥٠ الى ١٩٩٦، ففي عام ١٩٥٠ كان في الأردن مصرفان تجاريان فقط أحدهما أردني والآخر بريطاني، وكانت السلطة النقدية في البلاد هي مجلس النقد الأردني الذي لم يتعد دوره الاحتفاظ بموجودات سائلة من الجنيهات الاسترلينية مقابل الدنانير الاردنية المصدرة، وبذلك لم يكن له أي دور في توجيه السياسة النقدية أو مراقبة البنوك. وبالتالي فإن هيكل البلاد بكامله كان عبارة عن ثلاث مؤسسات لا غير، تزاول إحداها شبه مهمة نقدية، وتزاول الاثنتان الباقيتان بعض العمل المصرفي التجاري[١].

أما في الوقت الحاضر يقوم البنك المركزي الأردني بتسيير السياسة النقدية للبلاد ويمارس جميع المهام والمسؤوليات التي تتحملها عادة المصارف المركزية في الدول المتطورة. كما وبلغ عدد المصارف المرخصة العاملة في الأردن في نهاية العام ١٩٩٦ اثنين وعشرين مصرفاً، منها عشرة مصارف تجارية أردنية وخمسة مصارف أجنبية اضافة الى بنك اسلامي واحد وستة مصارف استثمارية، وتعمل هذه المصارف من خلال ٤٤٥ فرعاً و١٣٨ مكتب منتشرة في أنحاء المملكة الأردنية[٢].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-١) مكونات الجهاز المالي في الأردن.

يتألف النظام المالي في الأردن حسب وضعه في نهاية ١٩٩٦ من كل من المؤسسات المالية التالية[٣]:

أ- **البنك المركزي الأردني**، وأنشيء عام ١٩٦٤.

ب- **البنوك الاردنية:**

وتنقسم البنوك الأردنية الى الأقسام التالية:

١- **البنوك التجارية.**

وتضم عشرة بنوك هي: البنك العربي والبنك الأهلي وبنك الأردن وبنك القاهرة عمان والبنك الأردني الكويتي وبنك الأردن والخليج وبنك المؤسسة العربية المصرفية/ الأردن وبنك الأعمال (اندمج مع البنك الأهلي الأردني مع بداية العام ١٩٩٧) وبنك الصادرات والتمويل وبنك الاسكان.

٢- **البنوك الاستثمارية.**

وتشمل بنك الاستثمار العربي الأردني والبنك الاردني للإستثمار والتمويل وبنك عمان للإستثمار (تم بيع البنك بسبب تعثره وخسائره المتراكمة لمجموعة البنك العربي والذي تقرر تحويله الى بنك اسلامي باسم البنك العربي الاسلامي الدولي وبراسمال قدره اربعون مليون دينار اردني) وبنك الاتحاد للادخار والاستثمار وبنك فيلادلفيا للاستثمار وبنك الشرق الاوسط للاستثمار.

٣- **البنوك الاسلامية:**

وتشمل فقط البنك الاسلامي الاردني للاستثمار والتمويل بالاضافة الى البنك العربي الاسلامي الدولي الذي يباشر عمله اعتباراً من مطلع عام ١٩٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـ- البنوك غير الاردنية:

وتشمل البنك البريطاني للشرق الأوسط والبنك العقاري العربي ومصرف الرافدين وبنك أي أن زد كريندليز وسيتي بنك.

د- مؤسسات الاقراض المتخصصة:

وتضم بنك الانماء الصناعي والمنظمة التعاونية ومؤسسة الاقراض الزراعي والمؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري وبنك تنمية المدن والقرى وقد كان البنك المركزي حتى نهاية العام ١٩٩٦ يدرج بنك الاسكان ضمن هذه المجموعة.

هـ- المؤسسات المالية الاخرى.

وتشمل الصرافون بالاضافة الى شركات التوفير والاقراض التعاقدي (بيتنا).

(٢-٢) أهمية المؤسسات المصرفية في الاقتصاد الأردني

اخذ دور البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالتنامي في الاقتصاد الأردني خاصة في عقد الثمانينات الذي شهد في بدايته ازدياداً مضطرداً في حركة النشاط الاقتصادي.

ومن أهم المؤشرات التي تتخذ في الغالب لقياس مدى تطور هذه البنوك والمؤسسات المالية في الاقتصاد نسبة قيمة بعض النشاطات التي تمارسها هذه البنوك والمؤسسات كحجم الائتمان وحجم الودائع وغيرها الى الناتج المحلي الاجمالي[٤].

في الجدول رقم (١) في ملحق الفصل نعرض ملخصاً لاهم النسب المستخرجة ضمن هذا الاطار نلاحظ في هذا الجدول الارتفاع الكبير الذي طرأ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الأهمية النسبية الى الناتج المحلي الاجمالي لجميع جوانب نشاطات البنوك والمؤسسات المالية خلال السنوات المختارة ففي حين كانت نسبة الموجودات - كما هي في ميزانيات البنوك المرخصة ٩٠,٧٪ من الناتج الاجمالي في عام ١٩٨٠ ارتفعت هذه النسبة وتجاوزت ١٧٢٪ في عام ١٩٩٦ وهذا يدل على تنامي الأنشطة التي تقوم بها البنوك في الاقتصاد الاردني، إذ تشكل التسهيلات الائتمانية والاستثمارات أهم بنود الموجودات.

وبالنسبة للودائع فإن أهميتها النسبية في تزايد مستمر، ففي حين شكلت إلى الناتج الاجمالي ٦٨٪ تقريباً في ١٩٨٠ تجاوزت النسبة ١١٦٪ في نهاية ١٩٩٦، وهذا يدل على زيادة ثقة الجمهور في المؤسسات المصرفية وتفضيل الحصول على عائد ثابت مضمون بدلاً من المخاطره بالاستثمار في المجالات الاقتصادية المختلفة.

أما حقوق المساهمين وهي عبارة عن رأسمال هذه البنوك بالاضافة الى الاحتياطات والمخصصات، نلاحظ انخفاض هذه النسبة بالرغم من تزايدها حيث لم تزد حقوق المساهمين عن ١٥٪ الى الدخل المحلي ويرجع ذلك الى انخفاض رؤوس أموال البنوك المرخصة واحتياطاتها، هذا وقد قرر البنك المركزي الاردني اعتباراً من مطلع العام ١٩٩٦ رفع معدل كفاية راس المال المرجح بالمخاطر الى ١٠٪ بدلاً من ٨٪ (سيتم تعريف هذه النسبة في قسم لاحق من هذا الفصل) وذلك انسجاماً مع سياسة البنك المركزي الرامية الى تدعيم المراكز المالية للبنوك المرخصة وتعزيز قدراتها التنافسية لتستمر في أداء دورها بشكل سليم وفعّال.

وبالنسبة لأهم البنود وهي التسهيلات الائتمانية المحلية فقد تزايدت هذه النسبة لتبلغ حوالي ٧٦,٢٪ عام ١٩٩٦ منسوبة الى الناتج المحلي الاجمالي وتأتي أهمية هذه النسبة كون التسهيلات الائتمانية الممنوحة في البنوك تمول

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانشطة المختلفة للاقتصاد الوطني.

في الجدول رقم (٢) في ملحق الفصل نستعرض توزيع التسهيلات الائتمانية المصرفية للبنوك على قطاعات الاقتصاد المختلفة خلال السنوات الأربع الاخيرة.

بالرجوع الى الجدول (٢) في الملحق نجد أن تمويل قطاعات التجارة العامة تستحوذ على اعلى نسبة من التسهيلات الممنوحة للقطاعات المختلفة في الاقتصاد فقد شكلت ٢٦,٤٪ من الاجمالي في عام ١٩٩٦ ثم يليها قطاع الانشاءات بنسبة ٢٠٪ تقريباً. ويمكن تفسير ذلك الى أن القروض والتسهيلات الممنوحة لهذين القطاعين تعتبر من النوع قصير الاجل نسبياً والذي تميل إليه معظم البنوك في الإردن، حيث لا تتجاوز مدة التمويل على الأغلب الأربع سنوات، اما بالنسبة لقطاع الصناعة ويمثل المرتبة الثالثة في الحصة من التمويل بنسبة ١٣٪ للعام ١٩٩٦، وقد يتخيل البعض أن القروض الممنوحة لهذا القطاع هي طويلة الاجل نظراً لطول الفترة الزمنية التي تحتاجها الصناعة والمصانع عادة لبدء تحقيق العائد، ولكن الحقيقة أن التمويل هنا يكون عادة لرأس المال العامل وليس لتمويل رأس المال الثابت الذي يشمل الأجهزة والمعدات والآلات والإنشاءات المختلفة.

(٣-٣) تقييم المصارف الأردنية.

(٣-٣-١) معايير تقييم المصارف [٥].

تتنوع جوانب تقييم العمل المصرفي فمنها ما يتعلق بالحجم، وأخر بقوة المصرف وسلامته المالية ثم هناك معايير الأداء والقدرة على تحقيق ارباح وعلى اختلاف هذه المعايير الا أنها متكاملة، بمعنى أن تحقق أي منها لا يعني أن نهمل بقيتها وفيما يلي شرحاً مختصراً لأهم تلك المعايير:

١- قوة المصرف: يستخدم تعريف رأس المال الاساسي للتعبير عن قوة المصرف، ورأس المال الاساسي حسب تعريف لجنة بازل الدولية يشمل رأس المال المدفوع والاحتياطات المعلنة والأرباح غير الموزعة بالاضافة الى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحتياطات العامة والقانونية ويستثنى من ذلك الأسهم الممتازة واحتياطيات اعادة التقييم والاحتياطات غير المعلنة.

٢- حجم المصرف: ويقاس بمجموع موجوداته فكلما زادت موجودات المصرف كبر حجمه.

٣- السلامة المالية: وتسمى أيضاً بنسبة الرفع المالي وتحسب بقياس نسبة رأس المال الاساسي الى مجموع موجودات المصرف المرجحة بالمخاطر. وقد اعتبرت لجنة بازل أن الحد الأدنى لهذه النسبة هو (٤٪).

٤- الأرباح: ويستخدم معيار الارباح قبل الضرائب لقياس مدى قدرة المصرف على تحقيق الارباح.

٥- اداء المصرف: وهناك عدة معايير للحكم على أداء المصارف ومن أهمها:

أ- النمو الحقيقي للأرباح: فلا يكفي أن يحقق المصرف أرباحاً طائلة إذا كانت تلك الارباح بعملة تعرضت لدرجة عالية من التضخم. ولحساب نسبة النمو الحقيقي في الارباح يستبعد أثر التضخم من مقدار الأرباح قبل الضرائب.

ب- نسبة الارباح الى رأس المال: وتحسب هذه النسبة بقسمة مجموع الأرباح قبل الضرائب التي تحققت خلال فترة معينة (عادة ما تكون سنة) على معدل رأس مال المصرف خلال نفس الفترة ويستخدم معدل رأس المال وليس مقدار رأس المال لجعل النسبة أكثر تعبيراً.

جـ- معدل العائد على الموجودات: وتستخرج هذه النسبة بقسمة مجموع الارباح قبل الضرائب على مجموع الموجودات، ويستدل منها مدى قدرة المصرف على تحقيق أرباح باستغلال ما يتوفر لديه من موجودات.

د- نسبة التكلفة الى الدخل: تحسب هذه النسبة بقسمة مجموع المصاريف التشغيلية (الرواتب واستهلاك الموجودات ....) على مجموع الدخل التشغيلي (صافي الدخل من الفوائد وغير الفوائد قبل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقتطاع مخصص الديون المشكوك فيها)، فكلما انخفضت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المصرف، فإذا كانت مساوية لـ ١٠٪ لاحد المصارف فإن ذلك يعني أن صافي الفوائد والعمولات يصل إلى عشرة أضعاف المصاريف التشغيلية.

٦- ملاءة المصرف: وتسمى ايضاً بنسبة كفاية رأس المال، وتستخرج بقسمة رأسمال المصرف أي قيمة الاصول الموزونة بالمخاطر، وقد اعتبرت لجنة بازل الدولية أن الحد الادنى لهذه النسبة هو (٨٪) حيث أعطت وزن أو ترجيح معين للأصول حسب مخاطرها، فهناك الاصول المرتفعة المخاطر مثل اقراض القطاع الخاص الذي تصل نسبة ترجيحه الى ١٠٠٪ مما يعني أن على المصارف ان تحتفظ بما يساوي مقداره كأصل في رأسمالها، أما النقد في الصندوق فيعتبر عديم المخاطر كأصل حيث تصل نسبة ترجيحه الى صفر بالمائة، بمعنى أنه لا داعي أن يحتفظ المصرف بأي مقدار من رأسماله مقابل احتفاظه بالنقد في الصندوق كأصل من الأصول.

(٣-٣-٢) المصارف الأردنية عام ١٩٩٦.

بعد أن قمنا باستعراض بعض المعايير المستخدمة عالمياً في تقييم عمل المصارف من خلال ميزانياتها وقوائم الدخل لديها سنحاول هنا استخدام بعض هذه المعايير وإضافة معايير أخرى نراها ضرورية لتقييم المصارف الأردنية من خلال الميزانيات وقوائم الدخل المجمعة لفروعها العاملة في المملكة فقط والتي يوضحها الجدول رقم (٣) في ملحق الجداول بهذا الفصل.

نلاحظ من قراءة الجدول المشار اليه اعلاه بأن الأعمال المصرفية في السوق المصرفي تتركز في البنك العربي وبنك الاسكان والاسلامي، فقد بلغت موجودات البنك العربي في نهاية العام ١٩٩٦ حوالي ٢٧١١ مليون دينار أي بنسبة ٣٣,٩٪ الى اجمالي موجودات البنوك واذا أضفنا بنكي الاسكان والاسلامي إلى البنك العربي فإن موجودات هذه البنوك تقدر ٥٥,٧٪ من موجودات السوق المصرفي،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما وان رأس المال الاساسي لهذه البنوك الثلاث يشكل ٣٨,٤٪ من رأس المال الاساسي المقدر للبنوك من واقع ميزانياتها لفروع الأردن (تجدر الاشارة الى أن البنك العربي ضاعف رأس ماله المدفوع بتوزيع سهم مجاني على المساهمين أي أن رأسماله المدفوع أصبح ٨٨ مليون دينار وان بنك الاسكان رفع رأسماله المدفوع الى ١٠٠ مليون دينار في العام ١٩٩٨).

وتقتسم البنوك الأخرى الحصة المتبقية من الموجودات ورأس المال بنسب متفاوتة، ونلاحظ من الجدول رقم (٣) أيضاً أن البنك العربي والاسكان استطاعت ان تحقق أكثر من ٦٠٪ من مجمل الارباح قبل الضرائب في حين أن بعض البنوك تحقق خسائر، وبنوك أخرى تحقق أرباحاً لا تكاد تذكر. وإذا نظرنا الى حجم الودائع نجد أن البنك العربي والاسكان والاسلامي تحتفظ تقريباً بـ ٥٧,٦ من ودائع العملاء في السوق المصرفي كما وتقدم هذه البنوك الثلاث ٥٣,٥٪ كتسهيلات مصرفية بشتى أنواعها وهذا يؤكد ما ذكرنا بتركز الاعمال المصرفية في السوق المصرفي في البنوك: العربي، الاسكان، والاسلامي، واقتسام سبعة عشر بنكاً آخر سوق محدودة ضيقة، ويجمع الخبراء الماليين والاكاديمين والمهتمين بأن السوق الأردنية ليس في حاجة الى هذا العدد الهائل من البنوك التي يؤدي التنافس بينها الى زيادة الكلفة وتدني العائد المحقق.

وفي الجدول رقم (٣) أيضاً نلاحظ أن نسبة العائد على الموجودات والعائد على رأس المال مرتفعة في البنك البريطاني وبنك كريندليز وهذا يعكس قدره هذه البنوك علي إدارة موجوداتها واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة ومن الممكن اعتبار هذا مؤشراً على ثقة الجمهور بالبنك الأجنبي والاقدام عليه للحصول على التمويل اللازم للاستثمارات المختلفة.

ولتدعيم الصورة بشكل أفضل فإننا نعرض الجدول رقم (٤) في ملحق الجداول الذي يبين موجودات ومطلوبات الجهاز المصرفي للعام ١٩٩٦. حسب إحصائيات البنك المركزي الأردني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان موجودات البنوك المرخصة العاملة في الأردن تبلغ ٨٨٥٧,٧ مليون دينار أردني أي ما يعادل ١٢,٤٩ مليار دولار امريكي.

ولعله ليس من الانصاف مقارنة البنوك المحلية مع البنوك الأجنبية العملاقة ولكن كون موضوع دراستنا يتعلق بمنافسة أجنبية للبنوك المحلية في السوق الأردني أو السوق الخارجي، نذكر هنا بأن موجودات احد البنوك اليابانية وهو بنك طوكيو- ميتويشي كان في نهاية العام ١٩٩٦ حوالي ٦٤٧,٧ مليار دولار أمريكي[٦].

ويبين الجدول رقم (٤) أيضاً بأن مجموع رأس المال والاحتياطيات والمخصصات بلغ ٧٧١ مليون دينار أي ما يعادل ١,٠٨ مليار دولار امريكي، فإذا اعتبرنا هذا الرقم هو رأس المال الاساسي للبنوك المرخصة في الأردن استطعنا أن نقارنه مع رأس المال الاساسي لنفس البنك الياباني المذكور اعلاه، والذي بلغ في نهاية العام ١٩٩٦ حوالي ٢٤,٣ مليار دولار امريكي.

وفيما يتعلق بودائع العملاء في البنوك المرخصة فقد بلغت حوالي ٥٩٨٨ مليون دينار وتعتبر الودائع المصدر الاساسي والأقل كلفة عادة للتسهيلات المصرفية والتي تقدمها البنوك الا أن حاجة البنوك للسيولة اضطرتها لزيادة سعر الفائدة المدفوع على الودائع الآجلة بشكل كبير بلغ في بعض الاحيان ١١٪ وهو سعر مرتفع جداً بالنسبة للسوق المحلي وللسوق المصرفية بشكل عام.

وفيما يتعلق بالتسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك المرخصة للسوق المحلي والتي بلغت ٣٧٦٥,٥ مليون دينار فيبدو هذا الرقم متواضع ويشير الى أن سوق الاستثمار في الأردن محدود.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-٣-٣) واقع المصارف الأردنية

لاحظنا في القسم السابق أداء البنوك الأردنية من خلال بعض المؤشرات المالية ووجدنا مدى تواضع هذا الاداء مقارنة مع البنوك الاجنبية[٧] ويرجع ذلك في تقديرنا الى عدد من الأسباب وأهمها:

أ- محدودية السوق الأردنية وضعف فرص الاستثمار فيه بالاضافة الى الظروف السياسية ومناخ الاستثمار وظروف عدم الاستقرار.

ب- كثرة عدد المؤسسات المصرفية في هذا السوق المحدود حيث أنه وكما ذكرنا في بداية هذا الفصل أن اثنين وعشرين بنكاً تتنافس بشدة في هذا السوق بعدد كبير جداً من الفروع، وهذه المؤسسات على الأغلب تسعى للاستثمار والتمويل في السوق الأردنية، ولا تبحث عن فرص أخرى في الخارج، وأدت شدة المنافسة فيما أدت اليه الى تخفيض الهوامش الربحية للبنوك. وتعزى هذه الكثرة في العدد إلى القوانين والتشريعات التي سمحت بفتح بنوك برأسمال منخفض وبحرية التفرع في المملكة.

جـ- صغر حجم المؤسسات المصرفية الأردنية أثر على تكلفة الانتاج لديها حيث لم تستفد تلك المؤسسات من اقتصاديات الحجم "Economies of Scale" ورغم الحاجة الملحة الى اندماج هذه المؤسسات وخلق مؤسسات أكبر وأقدر على المنافسة، ورغم الدعوات المختلفة الى مثل هذه الاندماجات، ومن بينها دعوة البنك المركزي الاردني المؤسسات الى تدعيم مراكزها المالية اما بزيادة رأس المال أو الاندماج مع مؤسسات أخرى، فلم تشهد السوق الأردنية توجها حقيقياً نحو الاندماج باستثناء حالة البنك الأهلي مع الأعمال (والتي لها اسبابها الخاصة) ولا ندري ما الذي يمنع هذا التوجه لدى البنوك الأردنية في الوقت الذي تتجه فيه بنوك اجنبية عملاقة الى الاندماج مع بنوك اخرى لا تقل عنها حجماً وعمل تكتلات مصرفية ضخمة، ومن الامثلة على ذلك بنك طوكيو مع بنك متسوبيشي في اليابان وبنك كميكال مع تشيز منهاتن الامريكي وغيرها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- لا زالت التكنولوجيا المستخدمة في معظم البنوك قديمة ومتخلفة في الوقت الذي تتقدم فيه وتتطور تكنولوجيا المصارف، والتي تسعى البنوك المتقدمة الى استخدامها واستحداثها أولا بأول من أجل تسهيل العمل وزيادة خدمة العملاء. وتتنوع هذه التقنية ولا تقتصر على جانب واحد فهي تشمل اجهزة الحاسوب ووسائل الاتصال وشبكات المعلومات. وتعتبر البنوك الخليجية الاكثر تطوراً بالنسبة للبنوك العربية، ويمكن أن تفسر ضعف الوسائل التكنولوجية لدى معظم البنوك الاردنية الى عامل صغر الحجم المذكور اعلاه وارتفاع الكلفة التشغيلية لدى هذه البنوك، وارتفاع كلفة التكنولوجيا الحديثة بالنسبة لهذه البنوك.

هـ- لا زالت بنوكنا المحلية تقوم بدورها التقليدي وخدماتها التقليدية كمؤسسات وسيطة تقوم على تجميع المدخرات مقابل فوائد تدفع لهذه الحسابات واعادة اقراض هذه المبالغ لفترة زمنية قصيرة لا تتجاوز في أقصى الحالات ٤٨ شهراً لمن يتقدم طالباً الاقتراض بعد تقديم ضمانات مالية وعقارية تتجاوز المبلغ المطلوب اقتراضه، ويمكن حصر الخدمات التي تقدمها البنوك المحلية عادة فيما يلي:

١- قبول الودائع من الجمهور وما يرتبط بها من عمليات سحب وايداع وتحصيل شيكات.

٢- التسهيلات المباشرة وتشمل حسابات الجاري مدين (سحب على المكشوف) والكمبيالات والسلف والقروض.

٣- التسهيلات غير المباشرة وتشمل الاعتمادات والكفالات والبوالص.

٤- اصدار الحوالات والشيكات المصرفية واستقبالها.

٥- عمليات تبديل العملة والصرافة.

هذه هي الخدمات التي تقتصر عليها أعمال البنوك في الأردن في الوقت الذي تتفنن البنوك العالمية في تقديم أنواع مختلفة من الخدمات وتوظيفات غير تقليدية لموجوداتها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ي- ضعف ومحدودية الموارد البشرية والكوادر والكفاءات الادارية العاملة في البنوك الاردنية بسبب صغر حجم هذه المؤسسات وعدم مقدرتها على الانفاق الواسع في مجالات التدريب والتأهيل.

(٣-٤) الصناعة المصرفية الحديثة.

إذا كانت الصناعة المصرفية الاردنية تقليدية كما ذكرنا أعلاه فنحن بحاجة هنا إلى عرض ما هو غير تقليدي وكيف استطاعت البنوك العالمية أن تصل الى ما وصلت اليه من نمو وتطور وقوة وحجم وقدرة على تحقيق الارباح وتوظيف الأموال.

شهدت الصناعة المصرفية خلال السنوات الاخيرة تطورات هامة تمثلت في ظهور أدوات ومنتجات مالية مستحدثة، مبتكرة، ومتعددة، تقدم بديلاً للتسهيلات أو الخدمات المالية التي تقدمها عادة البنوك، ولا تخضع للقرارات المقيدة وتجمع بين ميزات كبيرة من حيث انخفاض التكلفة، وزيادة السيولة ونقص المخاطر وتوزيعها. كما أن انظمة الحاسب الآلي أو الكمبيوتر المتطورة والتكنولوجيا المتقدمة في وسائل الاتصال والانتقال كفلت انتشار هذه المنتجات والادوات المالية المستحدثة والمبتكرة وفي ظاهرة العولمة (Globaliztion)، نشأت أسواق جديدة ليس لها مواقع جغرافية وطبيعية كما تتحدد البورصات التقليدية، وتجمعها وتنظمها شبكات من برامج الكمبيوتر المفتوحة على بعضها البعض والتي تنشر معلومات وفيرة عن الأدوات أو المنتجات المالية التي تتعامل فيها هذه الاسواق، وعن اساليب وحجم واسعار العمليات عليها.

وقبل كل شيء تخرج هذه السوق، أو تكاد، عن ولاية أي سلطة رقابية نقدية أو مالية وضوابطها المباشرة[٨].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واتجهت البنوك نحو توسيع نطاق عملياتها وتقليل المخاطر التي تتحملها وزيادة سيولة أصولها عن طريق تحويل قروضها وتسهيلاتها المالية الى أوراق مالية يسهل التعامل بها في البورصات والاسواق العالمية الأخرى وتعرف هذه العملية بالتوريق (Securitization) وساعد الابتكار والتجديد في مقابلة حاجات وظروف العملاء على نشأة اشكال متطورة من الأوراق المالية جمعت مزيجاً من سمات الملكية (Equity) والدين (Debt)، كما شاع انتشار تلك الاوراق أو المنتجات المالية التي لا تحتاج الى أموال الملكية فكان من أهمها المشتقات المالية (Derivatives)[٩] التي استخدمتها البنوك كوسيلة هامة لإدارة مخاطر السوق وتقلباته وهو ما اصطلح على تسميته بالهندسة المالية (Financial Engineering).

وفي إطار التأقلم مع هذا التطور في العمليات المالية، بدأت بعض البنوك التجارية في بعض الدول توسع من نطاق خدماتها المالية وتحولت بذلك من الصيرفة التجارية (Comerical Banking) الى الصيرفة الشاملة (Universal Banking)، والصيرفة متعددة الأغراض (Multi Purpose Banking)، التي تقدم خدمات مالية شاملة لعملائها وبدون حدود جغرافية. ومن أبرز الأمثلة على نظام الصيرفة الشاملة هو النظام الالماني. فنظام الصيرفة الشاملة المطبق في المانيا يتعدى المفهوم الضيق لهذا النظام (وهو خليط من الصيرفة التجارية ونشاط بنوك الاستثمار (Investment Banking) ليشمل المساهمة في رؤوس اموال المنشآت غير المصرفية مع الحصول على حق التصويت المباشر، وأعمال السمسرة والتعهد بتغطية اصدارات الأوراق المالية وأعمال التأمين والرهونات وغيرها من الخدمات المالية[١٠].

لقد أضحت البنوك الشاملة العاملة في الأسواق العالمية أشبه بـ "السوبر ماركت المالي (Financial Supermarket)" التي توفر مجموعة شاملة متكاملة من الخدمات المالية في مجال الوظائف التقليدية وغير التقليدية للبنوك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجارية وفي مجال اعمال بنوك الاستثمار (Investment Banks) أو البنوك التجارية (Merchant Banks) ففي المجال الأول هناك أعمال (الوساطة المالية ومنح الائتمان للنشاط التجاري وكذلك تقديم خدمات متنوعة لا تعتمد على الرصيد مثل عمليات المبادلات[١١] (Swaps) والخيارات[١٢] (Options) والبيع والشراء بشرط التسليم في المستقبل[١٣] (Futures) والعقود الآجلة[١٤] (Forwards). واتفاقيات اسعار الصرف والفائدة[١٥] (Interest Rates and Exchage Rates Agreement) وغيرها من الأدوات المصرفية المشتقة. أما في المجال الثاني فتقوم الأعمال على أساس يتبنى المشروعات الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية ويدعمها إدارياً ومالياً وحتى المساهمة المباشرة فيها والتعامل في كافة الادوات الاستثمارية، والتوسع في إدارة المحافظ المالية وخدمات الامانة (Trust)، والمساهمة في انشاء المؤسسات المالية اللازمة للتعامل في الأسواق المالية مثل صناديق الاستثمار المشتركة (Mutual Investment Funds) ومؤسسات ضمان الاكتتاب وتقييم المخاطر وشركات السمسرة والمقاصة وغير ذلك من الخدمات الهامة الرائجة في أسواق رأس المال[١٦].

وتبعاً لهذه التطورات، فقد اخذت لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basle Commitee on Banking Supervision) بعين الاعتبار هذه التطورات المصرفية والمالية، وراحت تضع معايير جديدة لعمل المصارف لتعزيز قدرتها على إدارة ومواجهة مخاطر السوق التي اصبحت اليوم متنوعة ومؤثرة في حياة وتطور المؤسسات المالية والمصرفية.

لذلك فقد اضحى من الضروري والهام أن تواكب الصناعة المصرفية الاردنية هذه المستجدات العالمية، ان هي ارادت النمو والازدهار، خاصة ان الاتجاه العالمي المعاصر لتحرير التجارة العالمية عموماً وتجارة الخدمات المالية والمصرفية على وجه الخصوص في اطار اتفاقية الجاتس (GATS) يمثل تحدياً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للبنوك والمؤسسات المصرفية الاردنية، وايضاً في انضمام الأردن إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية والتي تم توقيعها في نهاية عام ١٩٩٧ تحدٍ آخر للبنوك الاردنية التي ما زالت تعمل في اطار الخدمات المصرفية بمفهومها الضيق والتقليدي، بالرغم من تحسن المناخ الاستثماري في الأردن مؤخراً وتغير الكثير من السياسات والاجراءات المالية والنقدية المقيدة التي كان يفرضها البنك المركزي لتحقيق الأهداف النقدية. وهذا يأتي في إطار توجه الدولة نحو الانفتاح وتحرير الاسواق (Liberalization) والتخاصية (Privatization).

ويمكن تلخيص أهم المجالات التي يمكن للبنوك الاردنية دخولها كما يلي[١٧]:

أ- **ترويج الفرص الاستثمارية الجديدة والاسهام فيها.**

ويتم ذلك باعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والمالية للفرص الاستثمارية المتاحة، ومن ثم الاعلان عن تلك الفرص المجدية وتسويقها لغرض تشجيع المستثمرين من الافراد والشركات والمؤسسات للإقبال عليها وتنفيذها. كما يمكن للبنوك الأردنية الاسهام بشكل مباشر في تلك المشروعات.

ب- **القيام بوظائف الصيرفة الاستثمارية.**

من حيث تعهد تغطية الاصدارات الجديدة، أي قيام البنوك بشراء الأوراق المالية المصدرة حديثاً من الشركات المصدرة لها، وبيعها لجمهور المستثمرين، أو تسويق تلك الاصدارات لحساب الشركة المصدرة لها، وكذلك تقديم الاستشارة والنصح المالي حول الاصدارات الجديدة (للأسهم والسندات) عند تأسيس الشركات الجديدة أو عند زيادة رؤوس اموال الشركات القائمة.

جـ- **اصدار الأوراق المالية والاتجار فيها.**

حيث من الضروري ظهور تشكيلة متنوعة من السندات والأسهم التي تأخذ من صفات حقوق الملكية والمديونية على حد سواء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- **الاضطلاع بدور امناء الاستثمار**

والذي يتمثل في قيام البنوك بمهمة ادارة المحافظ المالية لصالح عملائها بيعاً وشراء تبعاً لخبراتها ومواكبتها للمتسجدات والتطورات اليومية في أسواق المال العالمية والمحلية ولقدرتها على تشخيص أهداف المحافظ الاستثمارية الخاصة بالعملاء. هذا وقد دخل بنك الاسكان في هذا المجال بتكوين محافظ مالية للعملاء في أسهم سوق عمان المالي.

ر- **تشجيع الاقتراض بضمان الاوراق المالية.**

اذ يمكن للبنوك تقديم القروض لتمويل صفقات الوسطاء والمتعاملين في حيازتهم من الأوراق، وتتراوح هذه القروض بين قصيرة الاجل في حالة الوسطاء ولأجل اطول في حالة المتعامل.

ز- **توريق القروض المصرفية** Securitization

أي تحويل قروض البنوك إلى اوراق مالية متنوعة على رأسها السندات، ثم طرحها في الأسواق المالية مما يزيد من سيولة وعمق واتساع هذه الاسواق. كما يمكن للبنوك أن تمارس هذه الخدمات بالنسبة للشركات والمؤسسات الراغبة في توريق مديونيتها، بحيث تقدم لها الاستشارة والنصح المالي وتساعد على تسويق الاوراق المالية الناتجة عن عملية التوريق.

س- **انشاء صناديق الاستثمار المشترك.**

وذلك من خلال المبادرة بتأسيس أو المساهمة في تأسيس هذه الصناديق والتي هي عبارة عن قنوات استثمارية توفر لجمهور المستثمرين، أفراداً ومؤسسات، ممن لا يملكون الخبرة والقدرة على إدارة استثماراتهم بصورة مباشرة، الفرصة للدخول والمشاركة في الأسواق النقدية والمالية، المحلية والعالمية. وتقوم هذه الصناديق بتوظيف مواردها في مجال الأدوات النقدية مثل اذونات الخزينة وسنداتها وشهادات الايداع والأوراق التجارية والودائع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصرفية وغيرها، وكذلك في مجال ادوات سوق رأس المال مثل الاسهم والسندات والمتاجرة بالعملات والمعادن الثمينة والسلع والمواد الخام وغيرها. هذا وتجدر الاشارة الى أن البنك العربي قام بإنشاء شركة تقوم بإدارة صناديق استثمارية في أوراق مالية عالمية لصالح عملاء البنك وغيرهم من الجمهور وكانت أول هذه الاصدارات في تشرين أول من العام ١٩٩٧.

ش- المساهمة في شركات الاستثمار المؤسسي.

حيث تشمل هذ الشركات: صنايق التقاعد والاستثمار والأمانة وشركات التأمين. ولهذه الشركات دورها في دعم الثقة والتطور في الأسواق المالية إذ تطرح البنوك أدوات مالية جديدة خاصة بهذه المؤسسات وكذلك الاكتتاب في هذه الأدوات لصالح عملائها.

ص- ممارسة نشاط التأجير التمويلي Financial Leasing.

وهنا تقوم البنوك بتمويل شراء معدات مطلوبة لمشاريع تؤجرها اليها بعقود تتراوح بين متوسطة وطويلة الأجل مقابل دفع بدلات تأجيرية بشكل دوري طوال فترة التأجير، وبذلك توفر خدمات التأجير التمويلي للمشروعات الاستثمارية الفرصة من الاستفادة من الأدوات والمعدات والأصول الرأسمالية الأخرى اللازمة للبدء في عمليات الانتاج وتحريك العجلة في القطاعات الاقتصادية وذلك بدون توافر اموال خاصة لتلك المشروعات.

ض- ترويج الاستثمارفي الادوات المالية الاسلامية.

بحيث تقوم البنوك بشراء والتعامل في الأوراق المالية الاسلامية التي تصدرها المؤسسات المصرفية والمالية الاسلامية، وذلك لحسابها الخاص أو لحساب عملائها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-٥) السياسة النقدية في الأردن

من أهداف السياسة النقدية في الأردن والتي يقوم بإدارتها البنك المركزي الأردني:

١- إعادة توزيع الدخل.

٢- حفز النمو الاقتصادي.

٣- إدارة مستوى الطلب الكلي.

٤- المحافظة على سعر صرف الدينار.

ويؤخذ على السياسة النقدية في الأردن أنها ضعيفة الفاعلية ويمكن أن يفسر ذلك بالاسباب التالية:

أ- السوق المحلي غير متطور وغير منظم.

ب- لا تلعب أسعار الفائدة دوراً أساسياً في تحديد مستوى عرض النقد والطلب عليه.

جـ- سيطرة السياسة المالية التي تديرها وزارة المالية على السياسة النقدية وبالتالي فإن هذه السياسة تطغى على توجهات السياسة النقدية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوامش

(١) عبد الحليم محيسن، البنوك والمؤسسات المالية الاخرى في الاردن، ١٩٩٤، ص١٧.

(٢) و (٣) البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، التقرير السنوي الثالث والثلاثون، ١٩٩٦، ص١.

(٤) عبد الحليم محسين، مرجع سبق ذكره، ص١٨.

(٥) البنك العربي، دائرة الابحاث والتخطيط المالي، "موقع المصارف العربية على الخارطة المصرفية العالمية"، النشرة التحليلية، العدد٣/ السنة ١٤، ايلول ١٩٩٧ ص١-٣.

(6) Michal Blanden, Top 1000 banks, The Banker, Vol. 147, No. 857 July/1997 P.157.

(7) Michal Blanden, Op. cit.

(٨) اتحاد المصارف العربية، الصناعة المصرفية العربية وعالم التمويل الحديث، ١٩٩٥، ص١٧.

(٩) المشتقات: عقود مالية تتعلق بفقرات خارج الميزانية وتتحدد قيمتها بقيم واحد أو أكثر من الموجودات أو الأدوات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها.

(١٠) اتحاد المصارف العربية، مرجع سبق ذكره، ص١٩.

(١١) المبادلات: أحد المشتقات وهي التزام تعاقدي يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي مقابل تدفق أو موجود آخر، وبموجب شروط يتفق عليها عند التعاقد.

(١٢) الخيار: أحد المشتقات وهو حق استبدال موجود معين بموجود آخر غالباً ما يكون ذلك نقداً بسعر محدد وفي موعد (أو قبل موعد) محدد في المستقبل.

(١٣) المستقبلية: أحد المشتقات، وهي التزام تعاقدي نمطي إما لبيع أو لشراء موجود معين بسعر محدد، وبتاريخ معين في المستقبل، ومتاح تداوله في البورصة.

(١٤) العقد الآجل: أحد المشتقات: عقد بين طرفين اساسيين إما لبيع أو لشراء موجود معين بسعر محدد وبتاريخ معين في المستقبل.

(١٥) اتفاقيات اسعار الصرف والفائدة: اتفاقيات تتم الآن بين طرفين للقيام بتاريخ محدد في المستقبل يسمى تاريخ التسوية، بتسوية الفرق بين سعر الفائدة المتفق عليه بتاريخ العقد وسعر الفائدة السائد بتاريخ التسوية.

(١٦) اتحاد المصارف العربية، مرجع سبق ذكره، ص٢٥.

(١٧) اتحاد المصارف العربية، مرجع سبق ذكره، ص٢٨-٣١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق الجداول

جدول رقم (١)

الأهمية النسبية للبنوك المرخصة للناتج المحلي الاجمالي.

	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٦
الناتج المحلي الاجمالي	١١٨٠,٣	٢٦٦٨,٢	٥١٤٦,٧
اجمالي الموجودات	١٠٧٠,٥	٤٠٩٠,٠	٨٨٥٧,٧
٪	٩٠,٧	١٥٣,٢	١٧٢,١
اجمالي الودائع	٨٠٨,٨	٢٦٤٢,٦	٥٩٨٨,٨
٪	٦٨,٥	٩٩,٠	١١٦,٤
حقوق المساهمين*	٩٣	٣١٢,٤	٧٧١
٪	٧,٩	١١,٧	١٥,٠
الائتمان المحلي**	٥٦٣,٩	١٨٦٣,٥	٣٩٢٠,٣
٪	٤٧,٨	٦٩,٨	٧٦,٢

* يشمل حقوق المساهمين رأس المال + الاحتياطات والمخصصات

** يشمل الائتمان المحلي جميع التسهيلات الائتمانية المباشرة (خصم كمبيالات والجاري مدين والسلف والقروض).

المصدر (١) البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥).

(٢) البنك المركزي الاردني النشرة الاحصائية الشهرية، مجلد ٣٣ - العدد ٨، ١٩٩٧ آب.

جدول رقم (٢)

توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة حسب القطاعات

(مليون دينار)

السنة	زراعة	تعدين	صناعة	تجارة	انشاءات عامة	خدمات	سياحة وفنادق النقل	خدمات ومرافق ومطاعم	خدمات عامة	اخرى مالية	المجموع
١٩٩٣	٦٥,٤	٥٦,٤	٣٢٩,٦	٦٣١,٨	٤٥٨,١	٦٥,٠	٣٢,٨	٤٣,٦	١٧٤,٨	٨٨٤	٢٧٤١,٣
١٩٩٤	٧٥,٥	٥١,٧	٤١٩,٩	٧٩٨,٦	٦٨٧	١٩٨,٣	٣٨,١	١٥٠,٥	١٧٥,٣	٦٥٣,٥	٢٢٤٨,٤
١٩٩٥	٧٥,٧	٥٣,٥	٤٩٤,٨	٩٧٠,٤	٧٥٧,٤	١٩٥,٦	٤٦,٤	١٩٩,٨	١٥٩,٥	٧٥٢,٦	٢٧٠٥,٧
١٩٩٦	٧٩,٥	١٠٤,٧	٥٠٥,٩	١٠٣٥,٧	٧٧٧,٨	٢٠٠,٣	٥٣,٦	٢١٤,٤	١٥٦,٤	-٧٩٣,	٣٩٢٠,٣

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية آب ١٩٩٧.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣)

أهم بنود الميزانية وقائمة الدخل للبنوك المرخصة لعام ١٩٩٦.

مليون دينار

البنك	راس المال الاساسي	الموجودات	التسهيلات	الودائع	نسبة راس المال الموجودات	الارباح قبل الضرائب	نسبة العائد على الموجودات	نسبة العائد على راس المال
العربي	٩٤,٧	٢٧١١,٤	٨٢٩,٢	٢٣٧٣,٨	٣,٥٪	٤٢,٥	١,٦٪	٤٤,٩٪
الاسكان	٦٥,١	١١٢٤,١	٦٤٨,٢	٩٠٩,٢	٥,٨٪	١٠,٤	٠,٩٪	١٦,٠٪
الاسلامي	٢٩	٦١٨,٧	٤٤٢,١	٥٢٤,٦	٤,٧٪	٥,٦	٠,٩٪	١٩,٣٪
بنك الاردن	٢٣,٨	٤٢٩	٢١٣,٢	٢٧٣,٩	٥,٥٪	٤,٠	٠,٩٪	١٦,٨٪
القاهرة عمان	٢٥	٤٨١,١	١٨٢,٧	٤١٧	٥,٢٪	٤,٣	٠,٩٪	١٧,٢٪
الاردني الكويتي	١٧,٩	٢٧٥,٦	١٣٥,٧	٢٣٤,٢	٦,٥٪	١,٥	٠,٥٪	٨,٤٪
الاردن والخليج	٢١,٧	١٧٩,٥	٩٥,٣	١٤٥,٢	١٢,١٪	١,٥	٠,٨٪	٦,٩٪
العقاري العربي	١١,٨	١٢٥,٢	٧٠,١	٩٩,٦	٩,٤٪	٠,٧	٠,٦٪	٥,٩٪
البريطاني	١٠١٦,٨	٢١٤,٧	١١٣,١	١٨٨,٤	٧,٨٪	٦,٠	٢,٨٪	٣٥,٧٪
الاردني للاستثمار	١٦,١	٢١٤,٢	٩٠,٢	١٨٤	٧,٥٪	٢,٧	١,٣٪	١٦,٨٪
الاتحاد	١٩,٦	١٩٢,٧	٥٨,١	١٥٥,٣	١٠,٢٪	٠,٨-	٠,٤٪-	٤,١٪-
الاهلي	٤٨,٦	٤٥٨,٣	٢٤١,٧	٣١٠	١٠,٦٪	١,٢	٠,٣٪	٢,٥٪
سيتي بنك	١١,٤	١٠٢,٧	٣٤,٣	٨٧,٦	١١,١٪	١,٢	١,٢٪	١٠,٥٪
كريندلز	١٢,١	٢٠٤	٨٣,٤	١٨٤,٧	٥,٩٪	٣,٣	١,٦٪	٢٧,٣٪
الاعمال	٩,٦	١٧٢,٢	٨١,٦	١٤٣,٢	٥,٦٪	٠,٥	٠,٣٪	٥,٢٪
الاستثمار العربي	٢٥,٥	١٦٩,٥	٧٢,٧	١٣٧,٢	١٥,٠٪	١,٩	١,١٪	٧,٥٪
فيلادلفيا	٥,٧	٥٤,١	٣٤,٥	٤٤,٧	١٠,٥٪	١,٨-	٣,٣٪-	٣١,٦٪-
الصادرات والتمويل	١٠,٢	٢٦	٢٠,٩	١٣,٣	٣٩,٢٪	٠,٣	١,٢٪	٢,٩٪
الشرق الاوسط	٩,٤	٦٢,٣	٤٩,٥	٤٤,٩	١٥,١٪	٠,٨	١,٣٪	٨,٥٪
المؤسسة العربية	١٧,٩	١٧٧,١	٨٩,٣	١٤١	١٠,١٪	٢,١	١,٢٪	١١,٧٪
المجموع	٤٩١,٩	٧٩٩٢,٤	٣٥٨٥,٨	٦٦١١,٨	-	٨٧,٩	-	-

* راس المال الاساسي= راس المال المدفوع+ الاحتياطات المعلنة +الارباح المحتجزة

-المصدر: التقارير السنوية للبنوك المرخصة ١٩٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤)
موجودات ومطلوبات البنوك المرخصة ١٩٩٦

نقد الصندوق وارصدة البنك المركزي	١٨٥٤,٩
الموجودات الاجنبية	٢٠١٧,١
الارصدة لدى البنوك المحلية	١٠٠,٨
التسهيلات الائتمانية (مقيمين)	٣٧٦٥,٥
الأستثمارات المحلية	٢٤٦,٦
الونات وسندات حكومية	١٢١,١
اسناد قرض قطاع خاص	٢,٩
موجودات أخرى	٧٤٨,٨
الموجودات = المطلوبات	٨٨٥٧,٧
راس المال والاحتياطات والمخصصات	٧٧١
المطلوبات الاجنبية	٢١٩٨,٤
الودائع الحكومية	٢٠٥,٧
ودائع البلديات والمؤسسات العامة	٥٤٦,٢
ودائع القطاع الخاص (مقيم)	٣٦١٩,٢
ودائع البنوك المحلية	١٢٤,٤
ودائع المؤسسات غير المصرفية	٥١,٣
الاقتراض من البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية	٣٩٠,٥
مطلوبات أخرى	٩٥١

المصدر: البنك المركزي: التقرير السنوي الثالث والثلاثون ١٩٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
منهجية الدراسة والدراسات السابقة

(٤-١) منهجية الدراسة

(٤-١-١) مجتمع الدراسة

اشتمل مجتمع الدراسة على البنوك الأردنية المحلية التجارية والاستثمارية والبالغ عددها ستة عشر بنكاً وهي على النحو التالي مرتبة حسب أقدمية البنك.

١- البنك العربي
٢- البنك الأهلي الأردني
٣- بنك الأردن
٤- بنك القاهرة عمان
٥- بنك الاسكان
٦- البنك الاردني الكويتي
٧- بنك الأردن والخليج
٨- بنك الاستثمار العربي الأردني
٩- البنك الاسلامي الأردني
١٠- بنك المؤسسة العربية المصرفية
١١- البنك الأردني للاستثمار والتمويل
١٢- بنك الاتحاد للادخار والاستثمار
١٣- بنك فيلادلفيا للاستثمار
١٤- بنك الشرق الأوسط للاستثمار
١٥- بنك الصادرات والتمويل
١٦- البنك العربي الاسلامي الدولي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتغطي هذه البنوك جميع مناطق المملكة بالفروع التي تقوم على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية التي سبق الاشارة إليها بالفصل السابق.

إضافة إلى البنوك المذكورة أعلاه فقد رأينا ضم البنك المركزي الأردني إلى مجتمع الدراسة باعتباره بنك البنوك.

أما بالنسبة للأفراد الممثلين (حيث يعكس هؤلاء الأفراد توجه البنك) فقد تم اختيارهم وفقاً للمعايير التالية:

أ- اختيار دوائر الادارات العامة للبنوك باعتبارها الأقرب إلى صنع القرار ومراقبة السوق والمستجدات المحلية والدولية.

ب- اختيار الأفراد ممن هم من مرتبة مدير أو مساعد مدير دائرةوقد كان عددهم وفقاً للهيكل التنظيمي لكل إدارة من الإدارات تقريباً (٤٢٠) شخصاً.

جـ- التركيز على أن هؤلاء الأفراد المستهدفين لديهم اطلاع ومعرفة واهتمام بموضوع "الجاتس".

(٤-١-٢) أسلوب جمع البيانات

تم استخدام اسلوب الاستبانة والتي تم تصميمها خصيصاً لغايات الدراسة، وتكونت الاستبانة من ٢٢ خاصية من الخصائص التي يمكن من خلالها قياس الآثار التي قد تترتب على القطاع المصرفي وخدماته وذلك نتيجة انضمام الأردن إلى الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "الجاتس".

وقد اعتمد الباحث في توزيع الاستبانة على أسلوبين:

الأول: توزيع الاستبانات على الأفراد المستهدفين بشكل شخصي ومباشر.

الثاني: تسليم الاستبانات لمعنيين في الادارات العامة لتوزيعها بعد شرح الآلية والمعايير.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد حرصنا على الاهتمام بالمعيار الثالث وهو الاهتمام والمعرفة المسبقة بالموضوع وذلك للحصول على إجابات موضوعية لخصائص الدراسة، وقد تم توزيع (١٥١) استبانة، وبلغت الاستبانات المستردة (٩٧) استبانة أي بنسبة (٦٤,٢٪)، وقد كانت الاستبانات المسترده بالنسبة لعدد الافراد الكلي حوالي ٢٣٪ وهي نسبه جيده حيث أن الاحصائيين يعتبرون أن نسبة أكثر من ٥٪ هي نسبة جيدة.

تجدر الاشارة بأننا حاولنا ربط عدد الاستبانات الموزعة في كل بنك بحجم المصرف إلا أن الاهتمام بالمعيار الثالث وتحقيقه كان يقف أحياناً ضد تحقيق هذا الهدف. ومن خلال قراءة الباحث للاستبانات المستردة فقد وجدنا ما يلي:

أ- لم يتم استبعاد أية استبانة معبأة، حيث دلّت الإجابات على القراءة والإجابة الموضوعية إضافة إلى احتواء عدد من الاستبانات على ملاحظات من قبل المجيبين على أسئلتها وكانت هذه الملاحظات موضوعية إلى حد ما.

ب- كانت نسبة الاستبانات التي استعيدت فارغة ٣٥,٨٪ ويعود ذلك إلى التركيز على عنصر المعرفة بالموضوع من جهة واعتذار بعض البنوك عن المساهمة لاسباب تتعلق بالعمل.

وجدول رقم (١) يوضح كل وحدة من وحدات التحليل والخصائص المميزة لها.

(٤-١-٣) متغيرات وخصائص الدراسة:

تستهدف متغيرات الدراسة رصد الآثار الايجابية والسلبية وتحديدها لمعرفة انعكاسها على قطاع الخدمات لدى البنوك الأردنية التجارية والاستثمارية نتيجة انضمام الأردن إلى الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات "الجاتس".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١)

وحدات التحليل والخصائص المميزة لها

اسم البنك	وحدات الدراسة			خصائصها
	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستلمة	نسبة الاسترداد	موقع العمل في البنك
المركزي	١٣	١١	٨٤,٦٪	الدراسات والأبحاث
العربي	٣٥	٢٧	٧٧,١٪	الدراسات والابحاث والتدريب والدائرة الخارجية ودوائر التسهيلات ومسؤولي صناديق الاستثمار
الاسكان	١٠	١٠	١٠٠,٠٪	الدراسات والابحاث ومدراء ومسؤولي متابعة الجودة وباحثين اقتصاديين
الاسلامي	١٠	٥	٥٠,٠٪	مدراء في الادارة العامة
بنك الأردن	١١	٦	٥٤,٥٪	مدراء في الادارة العامة
القاهرة عمان	١٥	١٠	٦٦,٧٪	الدراسات والابحاث ومدراء دوائر الادارة العامة
الأردني الكويتي	١٠	٧	٧٠,٠٪	مدراء في الادارة العامة
الأردن والخليج	٥	٠	٠,٠٪	-
الأردني للاستثمار	٣	١	٣٣,٣٪	الدراسات والابحاث
الاتحاد	٥	٤	٨٠,٠٪	مدراء في الادارة العامة
الاهلي	١٠	٤	٤٠,٠٪	الدراسات والابحاث
العربي الاسلامي	٣	٠	٠,٠٪	-
الاستثمار العربي	٥	٣	٦٠,٠٪	دوائر التسهيلات والاعتمادات
فيلادلفيا	٢	٠	٠,٠٪	-
الصادرات والتمويل	٣	٢	٦٦,٧٪	التسهيلات المصرفية
الشرق الاوسط	١	١	١٠٠,٠٪	نائب المدير العام
المؤسسة العربية	١٠	٦	٦٠,٠٪	مدراء في الادارة العامة
المجموع	١٥١	٩٧	٦٤,٢٪	

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسوف يصار إلى قياس درجة تحقق هذه المتغيرات من خلال اقتراح مجموعة من الخصائص ذات العلاقة، وهذه الخصائص تمثلت بمجموعة من الجمل الخبرية اشتملت عليها استبانة الدراسة تم تقديرها لتعكس من خلال إجابات المبحوثين المستهدفين شدة العلاقة والارتباط بين انضمام الأردن إلى الجاتس وتحقق كل من هذه المتغيرات.

وقد تم تحديد سبعة متغيرات تابعة ومتغير واحد مستقل يمثل عملية انضمام الأردن إلى اتفاقية الجاتس. وقد تم صياغة هذه الفرضيات بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة.

وفيما يلي عرض لمتغيرات الدراسة وخصائص كل منها:

١- إن انضمام الاردن الى اتفاقية "الجاتس" يعتبر قوة محركة في تحسين وزيادة كفاءة النظام المصرفي في الأردن من خلال زيادة المنافسة.

يمكن تحديد درجة علاقة هذا المتغير بحالة انضمام الاردن الى اتفاقية "الجاتس" من خلال مجموعة الخصائص التالية:

أ- توجه الحكومة نحو ازالة جميع القيود والتشريعات المالية والمصرفية تدريجياً والسماح بدخول المصارف الاجنبية لتنافس المصارف المحلية.

ب- خروج المؤسسات المالية غير الكفؤة من السوق بسبب زيادة المنافسة.

جـ- توجه البنوك نحو اعادة هيكلتها على اسس جديدة وحديثة ومتطورة لتكون قادرة على المنافسة.

د- التحرك بشكل اسرع نحو خصخصة مؤسسات الدولة.

٢- ان انضمام الاردن الى اتفاقية "الجاتس" يشجع البنوك المحلية على القيام بأعمال مالية ومصرفية شاملة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن تحديد درجة هذا المتغير وحالة انضمام الاردن الى اتفاقية "الجاتس" من خلال مجموعة الخصائص التالية:

أ- اتجاه البنوك نحو تنويع ادوات السوق والاستثمار لتتلائم مع احتياجات المستثمرين.

ب- اضطلاع البنوك بأدوار متعددة في أسواق رأس المال كنشاطات الصيرفة والوساطة المالية والاستثمارية.

جـ- تطوير البنوك المحلية تشكيلة متنوعة من الادوات المستندة الي المستقبليات والمبادلات والخيارات والتوريق للقروض المصرفية.

٣- ان انضمام الاردن الى اتفاقية "الجاتس" يمكن البنوك المحلية من جمع مقدار اكبر من مدخرات الافراد والمؤسسات الخاصة والعامة واعادة استثمارها في السوق المحلية والدولية.

أ- زيادة حجم الادخار الكلي من خلال تقديم مجموعة واسعة من الادوات المالية للمدخرين ومن ضمنها ملكية الاصول المالية.

ب- تخفيض الاستهلاك من أجل الادخار بسبب جاذبية الادوات المالية من حيث العائد والمخاطرة والسيولة.

جـ- تحقيق عوائد على المدخرات اكبر من تلك التي يمكن تحقيقها من خلال الفائدة الثابتة والمتأثرة بالتضخم.

٤- ان انضمام الاردن الى اتفاقية "الجاتس" يدعم توجه البنوك المحلية نحو تعزيز قواعدها الرأسمالية وتمتينها للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير وزيادة القدرة على دخول اسواق التمويل الدولية.

يمكن تحديد درجة علاقة هذا المتغير وارتباطة بحالة انضمام الاردن الى "الجاتس" من خلال مجموعة الخصائص التالية:

أ- رفع البنوك المحلية رأسمالها الاساسي من خلال طرح اسهم جديدة للاكتتاب العام أو الخاص أو توزيع اسهم مجانية أو بزيادة الاحتياطيات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- احتجاز البنوك المحلية معدلات عالية من الارباح المحققة عن الاعوام السابقة لتعيد تدويرها للأعوام المقبلة.

جـ- توجه البنوك المحلية نحو ايجاد توظيفات اكثر كفاءة للموارد المالية وتقليل البنود الخطرة في الموجودات.

د- زيادة عمليات الاندماج بين البنوك المحلية لمواجهة متطلبات الزيادة في رأس المال.

٥- إن انضمام الاردن الى اتفاقية "الجاتس" يدعم من تواجد البنوك المحلية في الاسواق الدولية ويزيد من قدرة البنوك على اعادة الأموال العربية من الخارج، يمكن تحديد درجة علاقة هذا المتغير بحالة انضمام الاردن الى اتفاقية "الجاتس" من خلال الخاصيتين التاليتين:

أ- امكانية تعزيز البنوك المحلية من انتشارها وتواجدها في الخارج من خلال اقامة الفروع والشركات التابعة والبحث عن فرص استثمارية في أسواق الدول الاجنبية.

ب- محاولة البنوك المحلية استقطاب الاموال العربية المهاجرة الى الخارج التي ستشعر بالإطمئنان في ظل جو من الانفتاح وحرية انتقال الاموال وتعيد تدوير هذه الأموال للمساهمة في عمليات التنمية الاقتصادية الوطنية.

٦- إن انضمام الاردن الى اتفاقية "الجاتس" يخفض قدرة البنوك المحلية في مجابهة التكتلات المصرفية والمالية العملاقة ويقلل من قدرتها على تحمل الهزات المصرفية وعدم تمكينها من استيعاب التقنيات الحديثة المعقدة.

يمكن تحديد درجة علاقة هذا المتغير وحالة انضمام الاردن الى اتفاقية "الجاتس" بمجموعة الخصائص التالية:

أ- اضعاف قدرة البنوك المحلية على تحمل الهزات المصرفية والتقلبات الاقتصادية.

ب- اضعاف قدرة البنوك المحلية على المنافسة واستيعاب التقنيات الحديثة وتقلبات الأسواق نظراً لصغر الحجم (على الأغلب).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـ- تعرض البنوك المحلية لخسارة جزء كبير من حصتها في السوق المحلية لصالح فروع البنوك الاجنبية التابعة للتكتلات المالية والمصرفية الدولية.

٧- إن انضمام الاردن الى اتفاقية "الجاتس" يضعف قدرة السياسات النقدية المحلية على استيعاب آثار السياسات الائتمانية والاستثمارية للمصارف العالمية المتحررة من القيود المالية.

يمكن تحديد درجة علاقة هذا المتغير وارتباطه بحالة انضمام الاردن الى اتفاقية "الجاتس" من خلال مجموعة الخصائص التالية:

أ- تهديد استقرار اسعار صرف الدينار الاردني مقابل العملات الاخرى بسبب التدفقات النقدية الخارجة بالعملات الصعبة.

ب- قيام المؤسسات الاجنبية بتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها لخدمة استثمارات أخرى في بلدانها الاصلية نظراً لوجود فرص اكثر جاذبية وأقل مخاطرة.

جـ- اضعاف قدرة الدولة في إدارة السياسة النقدية الوطنية المستقلة.

(٤-٢) تحليل بيانات الدراسة ونتائجها

لقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الفروض التي من المتوقع أن يسفر اختبارها عن إلقاء الضوء على إيجابيات وسلبيات انضمام الأردن إلى الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات "الجاتس" في مجال خدمات قطاع البنوك التجارية والاستثمارية الأردنية. وذلك كما يراه العاملون في البنوك الأردنية.

ولأغراض التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات التي قامت عليها الدراسة فقد تم الاعتماد على نتائج تحليل الاحصاء الوصفي للقيام ببعض جوانب الاحصاء التحليلي، وذلك من خلال المتوسطات الحسابية والتكرارات والانحرافات والاخطاء المعيارية للمتغيرات، إضافة إلى استخدام تحليل التباين (ANOVA) لإجابات مفردات العينة على فرضيات الدراسة، فباستخدام تحليل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التباين نستطيع تحليل التغير الكلي في المتغير التابع إلى مكوناته المختلفة والتي يمكن أن تعزى إلى عدة عوامل مرتبطة بالاشخاص أو المؤسسات أو عوامل خارجية تؤثر عليها.

ففي دراستنا هذه نستطيع تحديد ما إذا كان هناك اتفاق بين البنوك على الفرضية وخصائصها أم أن هناك اختلافات. وذلك من خلال اختبار الفرضيات باستخدام (F-test) فإذا كانت هناك اختلافات فيجب تفسيرها. ويستخدم تحليل التباين في حالتنا كون المتغيرات اسمية (Nominal) وإجابات مفردا المجتمع هي ترتيبية (Ordinal) بطبيعة الحال. بينما في تحليل الانحذار فإن المتغيرات المستقلة تأخذ قيماً رقمية (Numerical) في تأثيرها على المتغير التابع.[1] مستخدمين في ذلك برنامج التحليل الاحصائي (SPSSPC+). وقد كانت الفرضية العدمية والفرضية البديلة على التوالي كما يلي:

H_0: For All Banks, $\mu_i = \mu_j$

H_1: $\mu_i \neq \mu_j$ For at Least one Bank.

حيث μ: المتوسط الحسابي.

H0: الفرضية العدمية بأن المتوسطات الحسابية متساوية لجميع البنوك.

H1: الفرضية البديلة بأنه على الأقل يوجد بنك واحد متوسطه الحسابي لا يساوي البقية.

(٤-٢-١) تحليل بيانات الدراسة:

أولاً: اختبار الفرض القائل بأن هناك علاقة بين انضمام الأردن إلى اتفاقية "الجاتس" ورفع كفاءة النظام المصرفي في الأردن من خلال زيادة المنافسة.

أ- يشير الجدول رقم (٢-الفرضية الأولى) إلى أن نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات مفردات العينة على فرضية الدراسة الأولى وفقاً للخصائص الأربعة التي تحدد درجة العلاقة والارتباط بين انضمام الأردن إلى اتفاقية الجاتس ورفع كفاءة النظام المصرفي في الأردن من خلال زيادة المنافسة، كانت على النحو التالي:

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- بلغت تكرارات الخصائص التجميعية الأربعة للإجابات التي تتفق تماماً مع الفرضية الأولى (٢٠١) مفرده بما نسبته (٥١,٨٪) إلى إجمالي الإجابات في حين بلغت التكرارات التي تميل إلى الموافقة (١١٨) مفردة بما نسبته (٣٠,٤٪) في حين شكلت الاجابات المحايدة (٤٢) مفردة بما نسبته (١٠,٨٪) وشكلت الاجابات التي لا توافق بتاتاً وتلك التي تميل إلى عدم الموافقة (٥) مفردات بما نسبته (١,٣٪) و(٢٢) مفردة بما نسبته (٥,٧٪) على التوالي.

٢- بلغ المتوسط الحسابي الترجيحي للخصائص التجميعية الأربعة ما مقداره (٤,٢٥٧)، وهو يعبر عن نتيجة جيدة. حيث أن المتوسط العام هو (٣) حسب مقياس ليكرت المستخدم.

٣- بلغ الانحراف المعياري للخصائص التجميعية الأربعة ما مقداره (٠,٩٠٢)، وهي نسبة منخفضة (حيث أن الانحراف بين ± ١ يعتبر منخفض وبين ± ٢ يعتبر مقبولاً وبين ± ٣ يعتبر غير مقبول)[٢].

ب- يشير الجدول رقم (٣-الفرضية الأولى) إلى أن نتائج تحليل التباين (ANOVA) لإجابات مفردات العينة لكل بنك على فرضية الدراسة الأولى وفقاً للخصائص الأربعة التي تحدد درجة العلاقة والارتباط ما بين انضمام الأردن إلى اتفاقية "الجاتس" ورفع كفاءة النظام المصرفي في الأردن من خلال زيادة المنافسة كانت على النحو التالي:

قيم (F) المحسوبة كانت أقل من قيم (F) المجدولة لجميع خصائص الفرضية الأولى وبالتالي فإننا نقبل بالفرضية العدمية بأن جميع البنوك تتفق على الفرضية الأولى بخصائصها الأربعة دون وجود فروقات في المتوسط.

ثانياً: اختبار الفرض القائل بوجود علاقة ما بين انضمام الأردن إلى اتفاقية "الجاتس" وتشجيع البنوك المحلية على القيام بأعمال مالية ومصرفية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٢)

التحليل الاحصائي (الوصفي) لاجابات مفردات المجتمع على فرضيات الدراسة

الفرضية	المؤشر الاحصائي	التكرارات حسب مقياس التدرج ليكرت					المجموع	الوسط	الخطأ	الانحراف
	خصائص الفرضيات	٥	٤	٣	٢	١		الحسابي	المعياري	المعياري
الأولى	الأولى	٤٤	٣٦	٦	٩	٢	٩٧	٤,١٤	٠,١٠	١,٠٣
	الثانية	٤٠	٣٣	١١	١١	٢	٩٧	٤,٠١	٠,١١	١,٠٨
	الثالثة	٧٧	١٣	٥	١	١	٩٧	٤,٦٩	٠,٠٧	٠,٧١
	الرابعة	٤٠	٣٦	٢٠	١	–	٩٧	٤,١٩	,٠٨	٠,٧٩
	تجميعي الخصائص	٢٠١	١١٨	٤٢	٢٢	٥	٣٨٨	٤,٢٥٧	٠,٠٩	٠,٩٠٢
الثانية	الأولى	٦٦	٢٥	٤	٢	–	٩٧	٤,٦٠	٠,٠٧	٠,٦٧
	الثانية	٤٥	٣٩	٦	٦	١	٩٧	٤,٢٥	٠,٠٩	٠,٩٠
	الثالثة	٤٥	٤٠	٥	٦	١	٩٧	٤,٢٦	٠,٠٩	٠,٨٩
	تجميعي الخصائص	١٥٦	١٠٤	١٥	١٤	٢	٢٩١	٤,٣٧٠	٠,٠٨٣	٠,٨٢
الثالثة	الأولى	٣٠	٤٠	١٨	٧	٢	٩٧	٣,٩٢	٠,١٠	٠,٩٩
	الثانية	١٠	٤٠	٢٠	٢٠	٧	٩٧	٣,٢٧	٠,١١	١,١٢
	الثالثة	٢٣	٣٧	٢١	١١	٥	٩٧	٣,٦٤	٠,١١	١,١٢
	تجميعي الخصائص	٦٣	١١٧	٥٩	٣٨	١٤	٢٩١	٣,٦١	٠,١٠٧	١,٠٧٧
الرابعة	الأولى	٧٣	١٩	٣	١	١	٩٧	٤,٦٧	٠,٠٧	٠,٦٩
	الثانية	٢٧	٢٩	١٧	٢١	٣	٩٧	٣,٥٨	٠,١٢	١,٢٠
	الثالثة	٣٦	٤٩	٦	٣	٣	٩٧	٤,١٥	٠,٠٩	٠,٩١
	الرابعة	٤٣	٣٢	١٧	٤	١	٩٧	٤,١٥	٠,٠٩	٠,٩٣
	تجميعي الخصائص	١٧٩	١٢٩	٤٣	٢٩	٨	٣٨٨	٤,١٣٨	٠,٠٩٣	٠,٩٣
الخامسة	الأولى	٣٠	٣٢	١٨	١٦	١	٩٧	٣,٧٦	٠,١١	١,١٠
	الثانية	٢٩	٤١	١٧	٩	١	٩٧	٣,٩١	٠,١٠	٠,٩٧
	تجميعي الخصائص	٥٩	٧٣	٣٥	٢٥	٢	١٩٤	٣,٨٣٥	٠,١٠٥	١,٠٣٥
السادسة	الأولى	٢٧	٤١	٨	١٧	٤	٩٧	٣,٧٢	٠,١٢	١,١٧
	الثانية	٣١	٣٩	٩	١٥	٣	٩٧	٣,٨٢	٠,١٢	١,١٤
	الثالثة	٢٧	٤١	٨	١٨	٣	٩٧	٣,٧٣	٠,١٢	١,١٥
	تجميعي الخصائص	٨٥	١٢١	٢٥	٥٠	١٠	٢٩١	٣,٧٥٧	٠,١٢	١,١٥٣
السابعة	الأولى	١٦	٢٩	١٣	٣٢	٧	٩٧	٣,١٥	٠,١٣	١,٢٥
	الثانية	٢٥	٣٠	١٨	١٨	٦	٩٧	٣,٥٢	٠,١٣	١,٢٣
	الثالثة	٢٦	٣٥	١٨	١٣	٥	٩٧	٣,٦٦	٠,١٢	١,١٦
	تجميعي الخصائص	٦٧	٩٤	٤٩	٦٣	١٨	٢٩١	٣,٤٤٣	٠,١٢٧	١,٢٣١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣)

قيم (F) المحسوبة للخصائص مع البنوك

فرضيات الدراسة / خصائص الدراسة	الفرضية الاولى	الفرضية الثانية	الفرضية الثالثة	الفرضية الرابعة	الفرضية الخامسة	الفرضية السادسة	الفرضية السابعة
الخاصية الأولى	١,٥٦٥	١,٠٧٥	,٨٥٠	١,٢٣	١,٩٥٢	٢,٨١٧	١,١٩٧
الخاصية الثانية	١,٢٠٢١	٠,٦٩٤٢	٢,٣١٣	٢,٥١٤	١,١٤	٢,٦٧٢	١,٦٧٧
الخاصية الثالثة	٠,٩٤٤	٠,٩٤٢	١,٨٠١	١,٣٥٨	–	٢,٠٤٢	١,٥١٦
الخاصية الرابعة	١,٤١٣	–	–	٠,٧٨٨	–	–	–

درجات الحرية

المفسرة ١٣

غير المفسرة ٨٣

قيمة (F) المجدولة ١,٨٥ عند مستوى المعنوية ٩٥٪.

أ- يشير الجدول رقم (٢- الفرضية الثانية) إلى أن نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لإجابات مفردات العينة على فرضية الدراسة الثانية وفقاً للخصائص الثلاث التي تحدد درجة العلاقة والارتباط بين انضمام الاردن إلى اتفاقيا "الجاتس" وتشجيع البنوك المحلية على القيام بأعمال مالية ومصرفية شاملة كانت على النحو التالي:

١- بلغت تكرارات الخصائص التجميعية الثلاث للإجابات التي تتفق تماماً مع الفرضية الثانية (١٥٦) مفردة بما نسبته (٥٢,٦٪) إلى إجمالي الإجابات في حين بلغت التكرارات التي تميل إلى الموافقة (١٠٤) مفردة، بما نسبته (٣٥,٧٪) في حين شكلت الإجابات المحايدة والتي تميل إلى عدم الموافقة وتلك التي لا توافق بتاتاً ما مجموعه (١٥) مفردة بما نسبته (٥,٢٪)، و(١٤) مفردة بما نسبته (٤,٨٪)، و(٢) مفردة بما نسبته (٠,٧٪) على التوالي.

٢- بلغ المتوسط الحسابي الترجيحي للخصائص التجميعية الثلاث ما مقداره (٤,٣٧٠) وهو يعبر عن نتيجة جيدة.

٣- بلغ الانحراف المعياري للخصائص التجميعية الثلاث ما مقداره (٠,٨٢)، وهذه النسبة تعبر عن معدل منخفض.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- يشير الجدول رقم (٢-الفرضية الثانية) إلى أن نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاجابات مفردات العينة لكل بنك على فرضية الدراسة الثانية وفقاً للخصائص الثلاث الي تحدد درجة العلاقة والارتباط بين انضمام الأردن إلى اتفاقية "الجاتس" وتشجيع البنوك المحلية على القيام بأعمال مالية ومصرفية شاملة، كانت على النحو التالي:

قيم (F) المحسوبة أقل من قيمة (F) المجدولة لجميع خصائص الفرضية الثانية وبالتالي فإننا نقبل بالفرضية العدمية بأن جميع البنوك تتفق بالرأي على الفرضية الثانية دون وجود فروقات بالمتوسط.

ثالثاً: اختبار الفرض القائل بأن هناك علاقة تربط انضمام الأردن إلى اتفاقية الجاتس وزيادة الادخار الكلي في البنوك المحلية من قبل الأفراد والمؤسسات وتوجيه هذه المصادر المالية نحو قنوات استثمارية مختلفة.

أ- يشير الجدول رقم (٢-الفرضية الثالثة) إلى أن نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لاجابات مفردات العينة على فرضية الدراسة الثالثة، وفقاً للخصائص الثلاث التي تحدد درجة العلاقة بين انضمام الأردن إلى اتفاقية "الجاتس" وزيادة حجم الادخار الكلي في البنوك المحلية من قبل الأفراد والمؤسسات وتوجيه هذه المصادر المالية نحو قنوات استثمارية مختلفة كانت على النحو التالي:

١- بلغت تكرارات الخصائص التجميعية الثلاث للإجابات التي تتفق تماماً مع الفرضية الثالثة (٦٣) مفردة، بما نسبته (٢١,٦٪) في حيث بلغت التكرارات التي تميل إلى الموافقة (١١٧) مفردة بما نسبته (٤٠,٢٪) من إجمالي الإجابات، بينما شكلت الإجابات المحايدة ما مجموعة (٥٩) مفردة، بما نسبته (٢٠,٣)، وشكلت الإجابات التي تميل إلى عدم الموافقة والتي لا توافق بتاتا (٣٨) مفرده، بما نسبته (١٣,١٪)، و(١٤) مفرده بما نسبته (٤,٨٪) على التوالي.

٢- بلغ المتوسط الحسابي الترجيحي للخصائص التجميعية الثلاث ما مقداره (٣,٦١) وهو يعبر عن نتيجة جيده.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- بلغ الإنحراف المعياري للخصائص التجميعية الثلاث ما مقداره (١,٠٧٧) على التوالي، وهذه النسبة تعبر عن معدل مقبول.

ب- يشير الجدول رقم (٣- الفرضية الثالثة) إلى أن نتائج تحليل التباين (ANOVA) لإجابات مفردات العينة لكل بنك على فرضية الدراسة الثالثة وفقاً للخصائص الثلاث التي تحدد درجة الارتباط والعلاقة بين انضمام الأردن إلى "الجاتس" وزيادة حجم الادخار الكلي في البنوك المحلية من قبل الافراد والمؤسسات وتوجيه هذه المصادر المالية نحو قنوات استثمارية مختلفة كانت على النحو التالي: قيم (F) المحسوبة للخاصتين الأولى والثالثة أقل من قيمة (F) المجدولة بينما كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) المجدولة للخاصية الثانية وبالتالي فإننا نقبل بالفرضية العدمية للخاصيتين الأولى والثالثة بعدم وجود فروقات بالرأي بالمتوسط ونرفضها للخاصية الثانية بوجود فروقات في الرأي بالمتوسط بين البنوك.

رابعاً: اختبار الفرض القائل بأن هناك علاقة بين انضمام الأردن إلى اتفاقية "الجاتس" وامكانية تعزيز البنوك المحلية قواعدها الرأسمالية وتمتينها والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير وزيادة قدراتها على دخول أسواق التمويل الدولية.

أ- يشير الجدول رقم (٢- الفرضية الرابعة) إلى أن نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات مفردات العينة على فرضية الدراسة الرابعة وفقاً للخصائص الأربعة التي تحدد درجة العلاقة بين انضمام الأردن إلى اتفاقية الجاتس وامكانية تعزيز البنوك المحلية قواعدها الرأسمالية وتمتينها والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير وزيادة قدرتها على دخول أسواق التمويل الدولية كانت على النحو التالي:

١- بلغت تكرارات الخصائص التجميعية الأربعة للإجابات التي تتفق تماماً مع الفرضية الرابعة (١٧٩) مفردة بما نسبته (٤٦,١٪) إلى إجمالي الاجابات،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حين بلغت التكرارت التي تميل إلى الموافقة (١٢٩) مفرده، بما نسبته (٣٣,٢٪) في حين شكلت الاجابات المحايدة والتي تميل إلى عدم الموافقة (٤٣) مفردة بما نسبته (١١,١٪) و(٢٩) مفرده، بما نسبته (٧,٥٪) على التوالي.

٢- بلغ المتوسط الحساب الترجيحي للخصائص التجميعية الأربعة ما مقداره (٤,٣١٨) وهو يعبر عن نتيجة جيدة.

٣- بلغ الإنحراف المعياري للخصائص التجميعية الأربعة ما مقداره (٠,٠٩٣)، وهذه النسبة تعبر عن معدل منخفض.

ب- يشير الجدول رقم (٣- الفرضية الرابعة) إلى أن نتائج تحليل التباين (ANOVA) لإجابات مفردات العينة لكل بنك على فرضية الدراسة الرابعة وفقاً للخصائص الأربع التي تحدد درجة العلاقة والارتباط بين انضمام الأردن الى "الجاتس" وامكانية تعزيز البنوك المحلية قواعدها الرأسمالية وتمتينها والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير وزيادة قدرتها على دخول اسواق التمويل الدولية كانت على النحو التالي: كانت قيم (F) المحسوبة أقل من قيمة (F) المجدولة للخواص جميعاً ما عدا الخاصية الثانية وبالتالي فإننا نقبل بالفرضية العدمية باتفاق البنوك في الرأي بالمتوسط على الخواص الأولى والثالثة والرابعة للفرضية الرابعة ونرفض الفرضية العدمية للخاصية الثانية بوجود اختلاف بين البنوك بالمتوسط في الرأي على هذه الخاصية.

خامساً: اختبار الفرض القائل بأن هناك علاقة بين انضام الاردن إلى اتفاقية "الجاتس" وتدعيم البنوك المحلية من تواجدها في الأسواق الدولية ورفع قدرة البنوك على إعادة الأموال العربية من الخارج.

أ- يشير الجدول رقم (٢- الفرضية الخامسة) إلى أن نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لإجابات مفردات العينة على فرضية الدراسة الخامسة، وفقاً للخصائص الاثنتين التي تحدد درجة العلاقة والارتباط بين انضمام الاردن إلى اتفاقية "الجاتس" وتدعيم البنوك المحلية من تواجدها في الأسواق الدولية ورفع قدرة البنوك على إعادة الأموال العربية من الخارج كانت على النحو التالي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- بلغت تكرارات الخاصيتين التجميعتين للإجابات التي تتفق تماماً مع الفرضية الخامسة (٥٩) مفردة بما نسبته (٣٠,٤٪) إلى اجمالي الاجابات، في حين بلغت التكرارات التي تميل إلى الموافقة (٧٢) مفرده بما نسبته (٣٧,٦٪) وبلغت الاجابات المحايدة (٣٥) مفردة بما نسبته (١٨٪) بينما شكلت الاجابات التي تميل الى عدم الموافقة وغير الموافقة بتاتاً (٢٥) مفردة بما نسبته (١٣,٩٪) و(٢) مفرده، بما نسبته (١٪) على التوالي.

٢- بلغ المتوسط الحسابي الترجيحي للخاصيتين التجميعيتين ما مقداره (٣,٨٣٥) وهو يعبر عن نتيجة جيده.

٣- بلغ الانحراف المعياري للخاصتين التجميعتين ما مقدار (٠,١٠٥) وهذه النسبة تعبر عن معدل منخفض.

ب- يشير الجدول رقم (٣- الفرضية الخامسة) إلى أن نتائج تحليل التباين (ANOVA) لإجابات مفردات العينة لكل بنك على فرضية الدراسة الخامسة، وفقاً للخاصيتين الاثنتين التي تحدد درجة العلاقة والارتباط بين انضمام الاردن إلي اتفاقية "الجاتس" وامكانية تدعيم البنوك المحلية من تواجدها في الأسواق الدولية ورفع قدرة البنوك على إعادة الاموال العربية من الخارج كانت على النحو التالي:

قيمة (F) المحسوبة للخاصية الثانية أقل من قيمة (F) المجدولة بينما كانت للخاصية الأولى أعلى من (F) المجدولة وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية للخاصية الأولى ونقبل بها للخاصية الثانية.

سادساً: اختبار الفرض القائل بأن هناك علاقة بين انضمام الاردن إلى اتفاقية "الجاتس" وتخفيض قدرة البنوك المحلية على مجابهة التكتلات المصرفية والمالية العملاقة وتقليل قدرتها على تحمل الهزات المصرفية وعدم تمكينها من استيعاب التقنيات الحديثة المعقدة:

أ- يشير الجدول رقم (٢- الفرضية السادسة) إلى أن نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لاجابات مفردات العينة على فرضية الدراسة السادسة وفقاً للخصائص

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثلاث التي تحدد درجة العلاقة بين انضمام الاردن الى اتفاقية الجاتس وتخفيض قدرة البنوك المحلية على مجابهة التكتلات المصرفية والمالية العملاقة وتقليل قدرتها على تحمل الهزات المصرفية وعدم تمكينها من استيعاب التقنيات الحديثة المعقدة كانت على النحو التالي:

١- بلغت تكرارت الخصائص التجميعية الثلاث للإجابات التي تتفق تماماً مع الفرضية السادسة (٨٥) مفرده، بما نسبته (٢٨,٩٪) في حين بلغت التكرارات التي تميل الى الموافقة (١٢١) مفرده بما نسبته (٤١,١٪) من اجمالي الاجابات، وبلغت الاجابات المحايدة (٢٥) مفرده، بما نسبته (٨,٥٪)، وشكلت الاجابات التي تميل الى عدم الموافقة والتي لا توافق بتاتاً (٥٠) مفرده، بما نسبته (١٧٪) و(١٠) مفردات بما نسبته (٣,٤٪) على التوالي.

٢- بلغ المتوسط الحسابي الترجيحي للخصائص التجميعية الثلاث ما مقداره (٣,٧٥٧) وهو يعبر عن نتيجة جيدة.

٣- بلغ الانحراف المعياري للخصائص التجميعية الثلاث ما مقداره (١,١٥٣)، وهذه النسبة تعبر عن معدل مقبول.

ب- يشير الجدول رقم (٣- الفرضية السادسة) الى ان نتائج التباين (ANOVA) لاجابات مفردات العينة على فرضية الدراسة السادسة، وفقاً للخصائص الثلاث التي تحدد درجة العلاقة والارتباط بين انضمام الاردن الى اتفاقية "الجاتس" وتخفيض قدرة البنوك على مجابهة التكتلات المصرفية والمالية العملاقة، وتقليل قدرتها على تحمل الهزات المصرفية وعدم تمكينها من استيعاب التقنيات الحديثة المعقدة كانت على النحو التالي:

قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) المجدولة لجميع الخواص وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية فبعض البنوك لا تتفق بالرأي حول خصائص الفرضية السادسة بالمتوسط.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: اختبار الفرض القائل بأن هناك علاقة بين انضمام الأردن إلى اتفاقية "الجاتس" واضعاف قدرة السياسات النقدية المحلية على استيعاب آثار السياسات الائتمانية والاستثمارية للمصارف العالمية المتحررة من القيود المالية:

أ- يشير الجدول رقم (٢- الفرضية السابعة) إلى أن نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لإجابات مفردات العينة على فرضية الدراسة السابعة، وفقاً للخصائص الثلاث التي تحدد درجة العلاقة والارتباط بين انضمام الاردن الى اتفاقية "الجاتس" واضعاف قدرة السياسات النقدية المحلية على استيعاب آثار السياسات الائتمانية والاستثمارية للمصارف العالمية المتحرره من القيود المالية كانت علي النحو التالي:

١- بلغت تكرارات الخصائص التجميعية الثلاث للإجابات التي تتفق تماماً مع الفرضية السابعة (٦٧) مفرده، بما نسبته (٢٢٪) من إجمالي الاجابات، فيما بلغت التكرارات التي تميل الى الموافقة (٩٤) مفرده بما نسبته (٣٢,٣٪) وشكلت الاجابات المحايدة والتي تميل إلى عدم الموافقة وتلك التي لا توافق بتاتاً (٤٩) مفرده، بما نسبته (١٦,٨٪) و(٦٣) مفرده، بما نسبته (٢١,٦٪) و (١٨) مفرده، بما نسبته (٦,٢٪) من إجمالي الاجابات على التوالي.

٢- بلغ المتوسط الحسابي الترجيحي للخصائص التجميعية الثلاث ما مقدار (٣,٤٤٣) وهي الأقل لجميع الفرضيات ولكنها تعبر أيضاً عن نتيجة جيدة.

٣- بلغ الانحراف المعياري للخصائص التجميعية الثلاثة ما مقداره (١,٢١٣) وهي نسبة تعبر عن معدل مقبول.

ب- يشير الجدول رقم (٣- الخاصية السابعة) إلى أن نتائج تحليل التباين (ANOVA) لإجابات مفردات العينة لكل بنك على فرضية الدراسة السابعة، وفقاً للخصائص الثلاث التي تحدد درجة العلاقة والارتباط بين انضمام الاردن الى اتفقاية الجاتس واضعاف قدرة السياسات النقدية المحلية على استيعاب آثار

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسات الائتمانية والاستثمارية للمصارف العالمية المتحررة من القيود المالية كانت كما يلي.

قيم (F) المحسوبة أقل من قيمة (F) المجدولة لجميع خصائص الفرضية السابعة وبالتالي فإننا نقبل بالفرضية العدمية بأن جميع البنوك تتفق الرأي على الفرضية السابعة دون وجود فروقات بالمتوسط.

(٤-٢-٢) خلاصة نتائج التحليل.

(٤-٢-٢-١) نتائج التحليل الاحصائي الوصفي

قبول جميع فرضيات الدراسة التي تم صياغتها على أساس فرضية القبول باعتبار أن انضمام الاردن الى اتفاقية "الجاتس" سوف يؤدي الى تحقق مجموعة من النتائج الايجابية والسلبية على قطاع البنوك التجارية والاستثمارية في الاردن بمعنى أن هناك علاقة سببية بين انضمام الاردن الى الاتفاقية وتحقق النتائج أو الآثار، حيث سجلت جميع الفرضيات متوسطاً حسابياً تجميعياً لخصائص كل فرضية أكبر من المتوسط العام لمجموعة الفرضيات والبالغ (٣) حسب مقياس ليكرت المستخدم في عملية التحليل، كما وجاءت الانحرافات والأخطاء المعيارية لجميع الفرضيات بمستويات مقبولة.

(٤-٢-٢-٢) نتائج تحليل التباين (ANOVA)

أظهرت عمليات تحليل التباين بين البنوك للخصائص التي تقيس درجة العلاقة بين انضمام الاردن الى اتفاقية "الجاتس" وتحقق فرضيات الدراسة ما يلي:

١- اتفاق البنوك على جميع خصائص الفرضيات الأولى والثانية والسابعة بالمتوسط.

٢- تختلف البنوك في الرأي على خصائص الفرضية السادسة بالمتوسط ويمكن أن يُعزى ذلك إلى وجود فروقات في الحجم والقدرة بين المصارف الاردنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- تختلف بعض البنوك في الرأي على الخاصية الثانية للفرضية الثالثة بالمتوسط ويمكن أن يُعزى ذلك إلى أن الاستهلاك لا يقل لصالح الادخار لانخفاض الدخل لدى قطاعات كبيرة في المجتمع وعدم وجود إدخار بالأصل لدى شريحة كبيرة من المواطنين.

٤- تختلف بعض البنوك في الرأي على الخاصية الثانية للفرضية الرابعة ويمكن أن يُعزى ذلك لما أوضحناه في الفصل الثالث من هذه الدراسة بانخفاض الارباح التي تحققها معظم البنوك التجارية والاستثمارية.

٥- تختلف بعض البنوك في الرأي على الخاصية الأولى للفرضية الخامسة بالمتوسط ويمكن أن يُعزى ذلك إلى ما أوضحناه أيضاً في الفصل الثالث من هذه الدراسة بأن الوحدات المصرفية في الأردن تعاني من صغر في الحجم وقلة الامكانيات المادية والتقنية والبشرية وبالتالي فهي تحاول الصمود في المجتمع المحلي على الأغلب ولا تحاول البحث عن فرص في الخارج.

(٤-٢-٢-٣) نتائج الجولة الميدانية

ومن خلال جولة الباحث في الإدارات العامة للبنوك ولقاء بعض المسؤولين فيها فقد وجدنا بأن بنكي العربي والاسكان تدرك أهمية الموضوع "الجاتس" وتعمل من أجل الاستفادة من إيجابيات الاتفاقية ومواجهة الانعكاسات السلبية لها ولذلك فهي تحاول تطوير الخدمات لديها وتقديم خدمات مصرفية جديدة وعملت على تدعيم قواعدها الرأسمالية بزيادة رأسمالها وشكلت لجان من أجل إعادة بناء هياكلها الداخلية على أسس حديثة، ويمكن ضم البنك الاسلامي الاردني ولكن بدرجة أقل من البنوك السابقة.

هذا وتنشغل معظم البنوك الأخرى بمشاكلها الداخلية المتعلقة بضعف السيولة وتعثر العملاء وزيادة الديون المعدومة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوامش

(1) A. Koutsoyiannis, Theory of Economictrics, Macmillan, London, 1977, P. 140.

٢- علي سليم العلاونة، أساليب البحث العلمي في العلوم الادارية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ص٢٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

(٥-١) النتائج

أ- في ضوء نتائج التحليل الإحصائي فإنه يمكن أن نتوقع كما يتوقع المصرفيون الأردنيون بأن انضمام الأردن إلى الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات "الجاتس" يؤدي الى تحقيق مجموعة من النتائج الايجابية والسلبية وهي كما يلي:

١- الايجابيات

- تحسين وزيادة كفاءة النظام المصرفي في الأردن من خلال زيادة المنافسة.
- حفز البنوك المحلية على القيام بأعمال مالية ومصرفية شاملة.
- زيادة الادخار الكلي في البنوك المحلية من قبل الأفراد والمؤسسات وتوجيه هذه المصادر المالية نحو قنوات استثمارية مختلفة.
- تعزيز البنوك المحلية لقواعدها الرأسمالية وتمتينها للإستفادة من اقتصاديات الحجم (economies of scale) وزيادة قدرتها على دخول أسواق التمويل الدولية.
- تدعيم البنوك المحلية من تواجدها في الأسواق الدولية ورفع قدرتها على إعادة الأموال العربية من الخارج.

٢- السلبيات

- خفض قدرة البنوك المحلية في مجابهة التكتلات المصرفية والمالية العملاقة وتقليل قدرتها على تحمل الهزات المصرفية وعدم تمكينها من استيعاب التقنيات الحديثة والمعقدة.
- إضعاف قدرة السياسة النقدية المحلية على استيعاب آثار السياسات الإئتمانية والاستثمارية للمصارف العالمية المتحررة من القيود المالية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- كما وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج الأخرى:

- يتميز القطاع المصرفي في الأردن بكثرة عدد مؤسساته والتي تتنافس بشدة فيما بينها في سوق ضيق ومحدود والتي تتركز نشاطاتها بشكل أساسي في هذا السوق. وتتصف هذه المؤسسات بصغر في الحجم وضعف في الإمكانات التقنية والبشرية والمادية.
- تقدم معظم البنوك الأردنية لعملائها الخدمات المصرفية التقليدية من سحب وايداع وتحصيل شيكات واصدار واستقبال الحوالات والشيكات المصرفية ومنح تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل (كمبيالات، قروض، جاري مدين، وسلف) وتقديم تسهيلات غير مباشرة للعملاء (اعتمادات، كفالات، وبوالص تحصيل).
- تتركز الأعمال في السوق المصرفي الأردني في البنوك العربي والاسكان والاسلامي الاردني، وهي تحتل حصة كبيرة في السوق من حيث الودائع والتسهيلات وتحقق معدلات أعلى من الأرباح، وقد وجد الباحث من الجولة الميدانية التي قام بها في إدارات البنوك ولقاء المسؤولين فيها أثناء توزيع استبانة الدراسة بأن هذه البنوك الثلاثة تعمل بشكل مستمر على تطوير خدماتها المصرفية لتواكب الصناعة المصرفية الحديثة وهي بالتالي الأقدر على الصمود في وجه تحديات "الجاتس" وهي تدرك تماماً أهمية هذا الموضوع وغيره من التحديات التي يفرضها عليها ما يعرف بعولمة المصارف. أما بقية البنوك فهي على الأغلب منشغلة في مشاكلها الداخلية المتعلقة باجتذاب الودائع وزيادة السيولة وملاحقة الديون المتعثرة، وبعض هذه البنوك مهددة بالإفلاس والخروج من السوق وستكون المشكلة أكبر وأعمق بعد عولمة المصارف.
- إن تقديم البنوك المحلية أدوات استثمارية جديدة ومتنوعة سيحفز الجمهور على زيادة الادخار لتحقيق عوائد عالية حيث تتميز بعض هذه الأدوات بصفة الملكية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن انضمام الاردن إلى منظمة التجارة العالمية أمرٌ حتمي ولا مناص منه، حيث لا يستطيع الأردن أن يعزل نفسه عن العالم الخارجي. ففي مجال التجارة الدولية في الخدمات يقدر حجم هذه التجارة بما يزيد عن تريليون دولار بما نسبته ٢٠٪ من اجمالي التجارة العالمية.
- إن تحرير الاسواق المالية (عولمتها) قد يهدد استقرار الاقتصاد الكلي بزيادة حجم الطلب الناشيء عن زيادة التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة، وتؤدي الى تشويه الحساب الجاري، وقد تشكل ضغوطاً على أسعار السلع والأصول المالية وسعر الصرف الحقيقي.
- ان انفتاح الأسواق على بعضها البعض قد يؤدي إلى تدفق رأس المال الخاص على شكل استثمار اجنبي مباشر في القطاعات التي تتوفر فيها فرص الاستثمار الجدية حيث أن انضمام الاردن الى WTO سيزيد من مصداقية الاردن أمام المستثمرين الأجانب.
- ان تعزيز البنوك المحلية لحجمها ورأسمالها يجعلها أقل حساسية للتقلبات في النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي.
- إن إنشاء نقاط تجارة كوحدات معلوماتية تغطي كافة المعلومات عن جميع سبل الاستثمار والتمويل والاستيراد والتصدير تخدم المستثمرين المحليين بمن فيهم البنوك التجارية.
- ان دخول الدول العربية في منظمة التجارة العالمية WTO، سيفرض عليها إزالة جميع العقبات أمام المستثمر العربي الراغب في الاستثمار في احدى الدول العربية، وهذا قد يعزز قيام وحدة عربية في المجال المالي والمصرفي والتي قد تتوسع آفاقها لتشمل مجالات أوسع نحو تكتل اقتصادي عربي في المستقبل على غرار السوق الأوروبية المشتركة. فمن المعلوم أن الدول الصناعية تسيطر على قطاع الخدمات بشكل مطلق، وأن اتفاقية "الجاتس" تعتبر فرصة للشركات الأجنبية لتفرض هيمنتها على أسواق الدول العربية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥-٢) التوصيات

خرجت الدراسة بعدة توصيات بعد الإطلاع على أدبيات الموضوع وقراءة المراجع العربية والأجنبية وبعد التحليل الاحصائي الذي تم إجراءه، وهي كما يلي:

- على البنوك الأردنية أن تعزز من مواردها الذاتية وتحاول تكوين الوحدات الكبيرة من خلال عمليات الاندماج، فمن مصلحة البنوك السعي نحو تعزيز حجمها لأن المستقبل القريب لن يدع مجالاً لبقاء الوحدات الصغيرة فالبقاء للأفضل والأقوى والأكبر.
- ان على البنوك المحلية تطوير خدماتها للقيام بأعمال مالية ومصرفية شاملة أسوة بالبنوك العالمية المتطورة، والتي تتفنن في نوعية وكمية الخدمات المقدمة.
- يجب على البنوك أن تقوم بإدخال المنتجات المصرفية الحديثة وأن تتوسع في استخدامها لإرضاء أذواق المستثمرين والمدخرين المحليين.
- على البنوك المحلية زيادة استثماراتها في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتوسع في استخدم التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في الخدمة المصرفية.
- على البنوك الاردنية تبني سياسات جديدة في تدريب الكوادر البشرية وتأهيلها للصناعة المصرفية الحديثة، وخلق الكفاءات والقيادات الإدارية القادرة على مواجهة تحدى الانفتاح وآفاقة.
- العمل الدؤوب لتطوير وتحديث السوق النقدي والرأسمالي.
- ان التحرر التدريجي في الخدمات يتطلب الاستعداد من الآن لتطوير قطاعات الخدمات في الاقتصاد الوطني لما ستواجهه من منافسة شديدة وغير متكافئة.
- إن على الاردن الدخول في مفاوضات من أجل عقد اتفاقيات التجارة الدولية وليس التوقيع مباشرة على الاتفاقية، بمعنى أن على المعنيين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحصول على أعلى مكاسب يمكن تحقيقها ومحاولة تجنب السلبيات والمخاسر.

- إن على الشركات الصناعية والمؤسسات المالية والمصرفية وجميع المؤسسات بشكل عام، الاستفادة من الفترة الممنوحة للدول النامية في المنظمة الدولية للتجارة من أجل تطوير وتحديث الانتاجية ونوعية الخدمة المقدمة لتكون قادرة على مجابهة التكتلات الاجنبية العملاقة والتي تشمل البنوك والشركات متعددة الجنسيات.
- على البنك المركزي وهيئة سوق عمان المالي السماح بالتملك للأجانب في الشركات والبنوك المحلية الى حد معين لا يسمح لهم بالتحكم في قرارات مجالس إدارة الشركات والبنوك.
- هي توصية وأمنية: ان تبدأ البلاد العربية حالاً وبدون أي تأخير بمفاوضات جدية لتحرير تبادل السلع والخدمات فيما بينها تحريراً فعالاً وعلى أسس ثابته وموضوعية، وإذا كانت مشاريع التحرير التي تأتينا من الخارج إنما تعكس مصالح وحاجات هذا الخارج فإن تحرير التبادل التجاري فيما بيننا كدول عربية في جميع الحقول يؤمن وحدة مصالحنا جميعاً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

المراجع العربية:

١- الكتب.

- اسامه المجدوب، الجات، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦.
- عبد الحليم محيسن، أضواء على الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (الجات)، جمعية رجال الأعمال الأردنيين، ١٩٩٥.
- عبد الفتاح مراد، شرح اتفاقيات الجات، دار الكتب والوثائق المصرية، ١٩٩٥.
- عبد الحليم محيسن، البنوك والمؤسسات المالية الاخرى في الاردن، جمعية رجال الأعمال الأردنيين، ١٩٩٤.
- اتحاد المصارف العربية، الصناعة المصرفية العربية وعالم التمويل الحديث بيروت، ١٩٩٥.
- محمد رمضان، الاحصاء الاجتماعي والعينات، منطبعة جامعة دمشق، ١٩٨٣.
- علي العلاونة، أساليب البحث العلمي في العلوم الادارية، دارالفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦.

٢- المنشورات والدوريات والأبحاث.

- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الثالث والثلاثون، ١٩٩٦.
- البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفة.
- البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥).
- التقارير السنوية للبنوك في الاردن ١٩٩٦.
- البنك العربي، دائرة الابحاث والتخطيط، موقع المصارف العربية على الخارطة المصرفية العالمية، النشرة التحليلية العدد ٣/السنة ١٤ أيلول ١٩٩٧.
- البنك العربي، دائرة الابحاث والتخطيط، تأثير اتفاقية الجات على القطاع المصرفي العربي، النشرة التحليلية العدد ٢/السنة ١٢ حزيران ١٩٩٦/

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أمين رشدي، تطورات الجات: أسبابها وأثرها على الاقطار العربية، مجلة شؤون عربية، ١٩٩٦، عدد ٨٦.
- عدنان الهندي، تأثيرات الجات على تجارة وانتاج الخدمات المصرفية والمالية في الوطن العربي، مجلة المصارف العربية، مجلد ١٤ عدد ١٦٦، ١٩٩٥.
- هشام غرايبة ومحمد ابو عاقولة، التأثيرات المتوقعة لاتفاقية الجات على القطاع المصرفي الاردني، مجلة دراسات، الجامعة الاردنية مجلد ٢٤، عدد ١، ١٩٩٧.
- نبيل حشاد، الجات وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد ٢٠، عدد ٧٢، ١٩٩٥.
- مجلة البنوك في الاردن، القوائم المالية للبنوك في الاردن، اعدادا مختلفة ١٩٩٧.
- مركز البحوث المالية والمصرفية، دور المشتقات كأدات في إدارة الموجودات/ المطلوبات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد ٤ عدد ١/يناير ١٩٩٦.
- مفلح عقل، أثرالانضمام الى منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات، بحث مقدم الى ندوة متخصصة حول الانضمام الى WTO المقامة بالتعاون بين وزارة التجارة والصناعة، منظمةع UNCTAD ومنظمة UNDP، عمان ٢٣-٢٤/ايلول ١٩٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الاجنبية

1. Books

- Urguay Round: The Final Act, Ministry of Planning Directorate of Research and Studies, Unpublished Document,1996.
- Nelson C. Dometrius, Social Statistics using SPSS, Harper Collins Publishers, New York, 1992.
- Marya J. Norusis, SPSS/PC+ Studentware. SPSS inc. McGraw-Hill, New York 1991.
- A. Koutsoyiannis, Theory of Econometrics, Macmillan, London, 1997.

2. Periodicals, Articles and Servays.

- Michal Blanden, Top 1000 Bnaks, The Banker vol. 147, No 857, July 1997.
- Mina Mashayehtic, Free Trade In Goods And Service, Servay Presented to the first Arab Managment Connference, Beirut 1-3 November 1995.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادراية

الطالب: صلاح الدين نعيم الصالح
اشراف: الدكتور هشام غرايبة

استبانة رسالة ماجستير بعنوان

تأثير الجانس على القطاع المصرفي الاردني

(تعليمات ارشادية)

يستعد الاردن للدخول في إطار منظمة التجارة العالمية "WTO" والتي شملت اضافة الى تحرير القيود على السلع تحرير الخدمات بشكل عام والخدمات المالية بشكل خاص (والتي من ضمنها الخدمات المصرفية).

يهدف بحثنا هذا الى:

أ- تسليط الاضواء على مضامين اتفاق الخدمات والخدمات المالية أو ما يعرف ب "الجاتس" (GATS)

ب- استشراف الاثار الايجابية والسلبية المتوقعة بانضمام الاردن إلى هذه الاتفاقية على القطاع المصرفي في الاردن.

عزيزي (عزيزتي):

- ان فاعلية هذه الاستبانة تتوقف على اجابتك الموضوعية كما تراها (ترينها) تتفق مع اسلوب تفكيرك.
- ان أي معلومات ستدلى (ستدلين) بها ستعامل بسرية تامة ولأغراض أكاديمية بحته.

(بيانات اختيارية)

اسم المؤسسة:
الوظيفة:

شاكرين لكم (لكن) حسن تعاونكم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	الرجاء وضع اشارة (×) في الخانة المناسبة إزاء كل من العبارات التالية	موافق تماماً	أميل إلى الموافقة	محايد	أميل إلى عدم الموافقة	غير موافق
أولاً:	إن تحرير تجارة الخدمات في ظل اتفاق "الجاتس" وانفتاح الاسواق على بعضها البعض يؤدي الى: أ- دفع الحكومة الى ازالة جميع القيود و التشريعات المالية والمصرفية تدريجياً والسماح بدخول المصارف الاجنبية لتنافس المصارف المحلية. ب- زيادة المنافسة التي من شأنها اخراج المؤسسات المالية غير الكفؤة من السوق وبالتالي زيادة اعداد المؤسسات المفلسة. جـ- توجيه البنوك التجارية نحو إعادة هيكلتها على أسس جديدة وحديثة ومتطورة لتكون قادرة على المنافسة. د- تسريع عملية الخصخصة.					
ثانياً:	إن انفتاح المؤسسات المالية المحلية على اسواق المال العالمية الاكثر تحرراً وتكاملاً بعد تطبيق بنود اتفاقية الجاتس يؤدي إلى: أ- توجه البنوك نحو تنويع ادوات السوق والاستثمار لتتلائم مع احتياجات المستثمرين. ب- تطلع البنوك التجارية المحلية بأدوار متعددة في أسواق رأس المال كنشاطات الصيرفة والوساطة المالية والاستثمارية. جـ- تطوير البنوك التجارية المحلية تشكيلة متنوعة من الادوات المستنده الى المستقبليات والتحوط والمبادلات والخيارات والتوريق للقروض المصرفية.					
ثالثاً:	ان تنويع أدوات الادخار المتاحة التي تقدمها البنوك التجارية وزيادة فرص توظيف المصادر المالية وتنويع مصادر الدخل ستؤدي الى: أ- زيادة حجم الادخار الكلي من خلال تقديم مجموعة واسعة من الادوات المالية للمدخرين ومن ضمنها ملكية الاصول المالية. ب- تخفيض الاستهلاك من أجل الادخار بسبب جاذبية الادوات المالية من حيث العائد والمخاطرة والسيولة. جـ- تحقيق عوائد أكبر على المدخرات أكثر من تلك التي تحقق من خلال الفائدة الثابتة.					
رابعاً:	إن توجه البنوك نحو زيادة رأس المال الاساسي استجابة للمعايير الدولية المتعلقة بمعدلات كفاية رأس المال يؤدي الى أن: أ- ترفع البنوك التجارية المحلية رأسمالها الاساسي من خلال طرح اسهم جديدة للاكتتاب العام أو الخاص أو توزيع اسهم مجانية أو بزيادة الاحتياطات. ب- تحتجز البنوك التجارية المحلية معدلات عالية من الارباح المحققة عن الاعوام السابقة واعادة تدويرها للأعوام المقبلة. جـ- تتوجه البنوك التجارية المحلية نحو إيجاد توظيفات اكثر كفاءة للموارد المالية وتقليل البنود الخطرة في الموجودات. د- تزيد عمليات الاندماج بين البنوك الاردنية لمواجهة متطلبات الزيادة في رأس المال.					

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً:	إن مبدأ عدم التمييز وإقامة التكامل متعدد الاطراف القائم على أساس الدولة الأولى بالرعاية والتركيز على الغاء التقييدات والعراقيل في وجه تحركات المؤسسات المالية والرساميل يؤدي الى أن: أ- تستطيع البنوك المحلية النفاذ الى الاسواق الاجنبية من خلال إقامة الفروع والشركات التابعة والاستثمار في هذه الاسواق. ب- تحاول البنوك التجارية المحلية استقطاب الاموال العربية المهاجرة الى الخارج التي ستشعر بالاطمئنان في ظل جو من الانفتاح وحرية انتقال الاموال وتعيد تدوير هذه الاموال للمساهمة في عمليات التنمية الاقتصادية الوطنية.					
سادساً:	إن عمليات التكتل والاندماج والاحتواء في الاسواق الدولية وظهور وحدات مصرفية ومالية عملاقة تؤدي الى أن: أ- تضعف قدرة البنوك التجارية المحلية على تحمل الهزات المصرفية والتقلبات الاقتصادية. ب- تضعف قدرة البنوك التجارية المحلية على المنافسة واستيعاب التقنيات الحديثة (على الاغلب) جـ- تتعرض البنوك التجارية المحلية لخسارة جزء كبير من حصتها في السوق المحلية لصالح فروع البنوك الاجنبية التابعة للتكتلات المالية والمصرفية الدولية.					
سابعاً:	ان فتح المجال لدخول فروع المصارف الاجنبية وشركاتها التابعة المتحررة من القيود المالية الى السوق المحلية يؤدي الى: أ- تهديد استقرار أسعار صرف الدينار الاردني مقابل العملات الاخرى بسبب التدفقات النقدية الخارجة بالعملات الصعبة. ب- قيام المؤسسات الاجنبية بتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها لخدمة استثمارات اخرى في بلدانها الاصلية نظراً لوجود فرص اكثر جاذبية وأقل مخاطرة. جـ- إضعاف قدرة الدولة في إدارة السياسة النقدية الوطنية المستقلة.					

هل تعتقد أن مؤسستكم تعمل من أجل مواجهة تحديات "الجاتس"

أ- نعم ب- لا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Expected Impact of the GATS Agreement on the Jordanian Banking Sector

By

Salah Alden Al Saleh

Supervisor

Dr Hisham Gharaybeh

ABSTRACT

The aim of this study is to expect the positive and negative impacts of Jordan entrance into the General Agreement on Trade in Services, (GATS), on the Banking sector in Jordan, and studding this sector, components, present status and future capabilities.

To achieve the objectives of the study, seven dependent variables and one independent variable were identified, and questionnaire was designed and distributed on all commercial and investment local banks in Jordan, in addition to the central bank. The study concluded that there are expected positive aspects emerging from joining GATS such as: enhancing and increasing efficiency of the banking sector in Jordan by competition, encourging banks to present comprehensive financial and banking services, increasing total saving by persons and institutions, banks may confirm its capitalistic base and benefit from economics of scale, and increasing participation of local bank in international markets.

Expectef negative aspects are decreasing the ability of local banks to compitate huge foriegn banks and decreasing the effectiveness of monetary policy. Other results are there are a lot of small banks competing in limited local market, those banks suffer from weak technical and human abilities.

The study also presents some recommendations that will help banks to face expected challenges.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com